

عمان: الخميس ١٨ رمضان سنة ١٣٩٧ ه. الموافستى ١ ايلول سنة ١٩٧٧ م. العسامد ٤ ٣٧٧

الفهرس

منحة

السنة ١٩٧٧ قانون تصديق انفاقية المشاركة للتنقيب عن البترول الموقعة ٢ بين سلطه المصادر الطبيعية وشركة فيلون

قانون مؤقت رقم (۳۷) لسنة ۱۹۷۷

Y . . .

رارات صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

مطبة التولت المسلمة المؤردب

Spilico 136

المملكسة الاردنيسة الهاشميسة

عقد مشاركة في الانتاج

لعمليات البترول المعدل والمعادة صياغته

بــين

سلطة المصادر الطبيعية الاردنية

وبسين

فيلون اكسبلوريشن كوربوريشن

نحى الحسيق لللعل منتر والمنتد للوالاند المائمة

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٤٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/٧/ ١٧

نصادق – بمقتضى المادة ٣١ من الدستور – على القـــانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (۳۷) لسنة ۱۹۷۷

قانون تصديق اتفاقية المشاركة للتنقيب

عن البترول الموقعة بين سلطة المصادر الطبيعية وشركة فيلون

لمادة ١ — يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية المشاركة للتنقيب عن البترول الموقعة بين سلطة المصادر الطبيعية وشركة فيلون لسنة ١٩٧٧) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

للادة ٢ -- تعتبر الاتفاقية الملحقة بهذا القانون والمعقودة بين سلطة المصادر الطهيعية وشركة فيلون للتنقيب عن الهترول صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

الماهة ٣ ـــ رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيد احكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

1400/0/10

| رئيس الوزراء ووزير الحارجيـــة والدفــاع مضر بدران | التعليم ووزير دولة رئاسة الوزراء د السلام المجالي | لشؤون و | الوكسالة | زير الاعـــــلام سياحة والآثار با عدنان ابو عو |
|--|--|---|---|--|
| وزيــــــر الزرامـــــة صلاح جمعه | وزيـــر الالشـــاء والتعــمير ووزير دولة الشؤون الخارجية حسن ابراهيم | وزيــــــر العمـــــل عصام العجلوني | لاميـــة | وزير الاوقاف و والمقـدسات الاس كامل الشريط |
| وزير الداخليسة ووزيسر العدل والتموين بالوكالسة سليمان عرار | الوكسالة | وزیسر المواص ووزیر الصحة با عبدالر ؤوف ا | | وزير الشــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| رزير | وزيـــــر الصناعـة والتجـارة | , | وزيــــــر الاشغال العامة سعند نينه | و ريـــــــر نقـــــــــــــــــــــــــــــ |

Spill in 18 6

عقد مشاركة في الانتاج لعمليات البترول المعدل والمعادة صياغته

بسارا

سلطة المصادر الطبيعية الاردنيسة

و بـــين

فيلون اكسبلوريشن كوربوريشن

تم ابر ام هذا العقد المعدل والمعادة صياغته في عمان في هذا اليوم ٢ شعبان ١٣٩٧ الموافق ليوم ١٨ تمموز ١٩٧٧ .

__ين

سلطة المصادر الطبيعية الاردنية (المساة فيا بعد « السلطة») المكونة في المملكة الاردنية الهاشمية بالمقانون رقم١٢ سنة ١٩٦٨ ، فريق اول .

وبسين

فيلون اكسهلوريشن (المسهاة فيما يعد « المتعهد ») وهي شركسة مؤسسة بمقتضى قانون كولورادو ، الولايهات المتحدة الامريكية ، ويقع مكتبها الرئيسي في دنفر ، كولورادو ، الولايات المتحدة الامريكية ، فريق ثاني .

يشهد على انه

بما ان السلطة والمتعهد قد ابرما عقد مشاركة في الانتاج لعمليـــات البترول يتاريخ ٧ نيسان ١٩٧٥ اللمي اصبح فالهذا اعتبارا من ٢٦ نيسان ١٩٧٥ ، وحدل فيا بين الفريقين بالتعديل رقم (١) بتاريخ ٢١ شباط ١٩٧٧ . وبما ان جميع المعادن بما فيها البترول (الزيت والغاز) في المملكة الاردنية الهاشمية هي ملك قلدولة وحدها .

بما ان السلطة هي وكالة اسست لتنوب عن حكومة الاردن وتقوم مقامها بمقعضى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٨ (المنشور في الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية في العدد رقم ٢٠٧٦ المؤرخ في ١٦ شباط ١٩٦٨) ولها علاقسة بالعنقيب عن المبترول والتاجه في مملكة الاردن ،و

بما ان السلطة تملك دون غيرها الحق في القيام بجميع العمليات في مملكة الاردن وفي جميع انحاء المنطقة الموصوفة في الملحق وأم والمحددة على الحريطة في الملحق وب، ، الملحقين بهذا العقد والمعتبرين جزءا منه ، ويشار الى المنطقة المذكورة فيا بعد و و منطقة العقد » ، و

بما ان المتعهد يتمتع بمركز مالي سليم وبملك المقدرة الفنية للقيام باعمال التنقيب والتطوير وغيرها من عمليــــات ترول كما هي معرفة فها بعد، و

قاتمـة المحتريات

| الموضدوع | رقم المسادة | |
|--|--|--|
| تماريــــف | 1 | |
| النطاق العام | Y | |
| المسمدة | ٣ | |
| حق ملكية البترول والموجودات | ٤ | |
| يرامج العمل والمصروفات | ٥ | |
| مناطق التنقيب ومناطق الانتاج والتخليات | * | |
| حقوق والنزامات السلطة والمتعهد | ٧ | |
| تقييم وتسويق البترول | ٨ | |
| الدفع_ات | 4 | |
| الاتاوة التي محتفظ بها السلطة وتسويق الانتاج | ١٠ | |
| الدفاتر والحسابات وتدقيقها | 11 | |
| حق الاستيلاء | 14 | |
| القانون والعحكيم | 14 | |
| شرط المحافظة على الاسرار | 18 | |
| القوة القاهرة | 10 | |
| لغة المقد | 14 | |
| الاشعارات | 14 | |
| خرائب المدخل الاردئية | ١٨ | |
| ه أ ﴾ الوصف القانوني لمنطقة العقد في المملكــــة | ا لملاحق | |
| الاردنية الماشمية | | |
| وب، منطقة العقد | | |
| « ج» اجراءات الحاسبة (احكام عامة) | | |
| ه د) مثل على الاحتساب المتعلق باقتسام الدخل | | |
| بمقتضى المقد | | |
| | تعاديسف المنطاق العام المسلمة المنطاق العام المسلمة المترول والموجودات برامج العمل والمصروفات مناطق التنقيب ومناطق الانتاج والتخليات تقييم وتسويق البترول المنحدات المعلقة والمتعهد الدفار والحسابات وتدقيقها الدفار والحسابات وتدقيقها الدفار والحسابات وتدقيقها القافون والعحكيم شرط المحافظة على الاسرار القافون المقادة على الاسرار المقود القاهرة في الاسرار المقود المقادرة المقدد المودرات الموابات المحكم فرائب المدخل الاردنية الماشية و أ ، الوصف القانوني لمنطقة المقد في المملكسة وب ، منطقة المقد | |

Je 21 00 1: 6

بما أن السلطة والمتعهد يرغبان في تعديل العقد المعدل المذكور المشاركة في الانتاج لعمليـــات المبترول ، بتعديل_ه و اعادة صياغته كما هو منصوص عنه لاحقا،

المادة (۱) - تعريفات

- (١) تكون للعهارات التالية حسيا استعملت في هذا العقد المعاني المخصصة إلها ادناه الا اذا نص على ذلك صراحة :
 (١) نعني و الشركة التابعة و الشركة
- (١) التي يملك فيها المتعهد مباشرة او بطريقة غير مباشره مالايقل عن واحـــد وخمسين بالمائة (١٥٪) من الاسهم التي تحمل حق انتخاب المدراء ، أو
- (۲) التي تملك مباشرة او بطريقة غير مباشرة مالايقل عن واحد وخمسين بالمسائة (۱ ۵٪) من اسهم المتعهد التي تحمل حق انتخاب المدراء ، او
- (٣) التي يكون فيها واحد وخمسون بالمائة (٥١٪) من الاسهم التي تحمل حق انتخاب المدراء ، مملوكا بطريقة مباشرة او خير مباشرة من قبل شركة تملك مياشرة او بطريقة خير مباشرة مالا يقسل عن واحد وخمسين بالمائة (١٥٪) من اسهم المتعهد التي تملك حق انتخاب المدراء.
- (ب) يعني «البرميل» كمية او وحدة من اثنين واربعين (٢ ٪) غالون امريكي(او خمسة وثلاثين (٣٥) غـــالون انجليزي) كمقياس للسائل ، بدرجة حرارة تبلغ ستين درجة (٦٠) فهرنهايت او هي معدلة كذلك تحت ضغط سطح البحر .
- (ج) تمني البئر الاستكشافية إي بئر تبعد كيلو مترا واعدا (١) او اكثر عن منطقة الاكتشاف التجساري ولا تقع في منطقة الانتاج المحددة حسب احكام المسادة ٦ (٣) والني (أ) تم حفرها حتى سطح الطبقة البريكامبريان أو (ب) تم حفرها لعمق يكفي لاختيسار جميع الاحتيالات التي تتوفر للمتعهسد دلالات معقولة على امكانية الانتاج منها من المعلومات الجيوفيزيائية ومعلومات الحفر الني يقيمها المتعهد بالتشاور مع السلطة قبل حفر البئر الملكورة ،أو (ج) اذا هجرت على عمق اقل ، فانه على المتعهد أن يبين انسه قد صادف مواد لا يمكن اخراقها أو أنه وصل الى فراغ رغم أرادته ، وأن حفر البئر قد تم دون أهمال أو سوء تصرف من المتعهد أو مستخدميسه ، وأنها كلفت المتعهد قبل الترك مالا يقل عن مشسة وعشرة بالمئائة (١١٠٪) من تكاليف البئر الملكورة حسما أدرجت بالميزانية .
 - (د) تعني والميزانية :: تقديرات المصروفات لجميع البنود في برنامج عمل.
- (A) تعنى ق السنة التقويمية ع : فترة اثني عشر (١٢)شهرا ثبتدى، في اليوم الاول من شهركانون ثاني و تنتهي في اليوم ٣١ من شهر كانون اول التسالي حسب التقويم الجريجوري ، فيما عدا السنة التقويمية الاولى التسبي تبتدىء من تاريخ سريان مفعول هذا العقد و تمتد حتى ٣١ كانون اول من نفس السنسة :

(و) والاكتشاف التجاري ع: بعد اكتشاف البترول بامكانيات كميات تجارية ، يلتزم المتعهد كجزء مسن برنامجه التنقيبي ان يقيم الاكتشساف بحفره بثرا اضافية او اكثر اذا لزم ليقرر ما اذا كان الاكتشساف يستحق التعلوير تجاريا ، مع الاخد بعين الاعتبار الاحتياطي المسترد ونسبة الانتاج والتسهيلات وتسهيلات خطوط الانابيب والتعبثة والتصريف اللازمة والاثمان المقدرة للزيت الخام وجميع العوامل الاخرى الفنية والاقتصادية ذات العلاقة.

ويجوز ان يتكون الاكتشاف التجاري من منطقة تخزين واحدة يمكن الانتاج منها او مزجموعة مناطق تخزين يعدالتقييم انها تستحق التطوير تجاريا. وعلى المتعهد ان يشعر السلطة بالاكتشاف التجاري فورا بعد ان يصل الى الاستنتاج بان الاكتشاف يستحق التطوير تجاريا ، وليس له ان يتأخر في الاشعار بعد انها البئر الاستكشافية التقييمية الثانية او الشهر الثاني عشر التالي لتاريخ الاكتشاف، ايهما يحصل اولا. وعلى السلطة والمتعهد اثر تسلم الاشعار الملكور ان يجتمعا ويراجعا كل المعلومات الملائمة بهدف التوصل الى اتفاق مشترك حول توفر اكتشاف تجاري . واذا اتفقت السلطة والمتعهد على توفر اكتشاف تجاري فان تاريخ هذا الاكتشاف يكون تاريخ انجاز البئر الاستكشافية.

- (ز) تعني و منطقة العقـــد و تلك المنطقة في المملكـــة الاردنية الهاشمية التي وصفت في الملحق و أ ، وحددت في الملحق (۲) . المحلقين بهذا العقد ، او ابة اجزاء منها تبقى بعد التخليات بمقتضى المادة (۲) .
- (ح) تعني و السنة العقدية ، فترة من الوقت تبتدىء من تاريخ سريان مفعول هذا العقد وتنتهي بعد ذلك في اليوم السابق على مرور السنة الاولى على تاريخ سريان العقد ، وكذلك كل فترة مماثلة تتلوها وتحسب من مرور سنة على تاريخ سريان العقد .
- (ط) يعني 3 الزيت الحام ه الزيت الحام المعدني والاسفلت والاوزوكيرايت والغازات البترولية الحا، جة من رأس البئر وجميع انواع الهيدروكاربونات والبيتومينات سواء كانت في حالة جامدة او سائلة او مزيجهما ، بما في ذلك المكتفات والمواد الاخرى المستخلصة من الغاز الطبيعي او المفصولة عنه .
 - (ى) تعني ﴿ منطقة التنقيب ﴾ كل منطقة العقد الواقعة خارج جميع مناطق الانتاج .
- (ك) يعني و تاريخ سريان مفعول العقد ؛ التاريخ الذي تسلم فيه المتعهد اشعارا خطبا رسميا بانه قد تمت الموافقة على هذا العقد من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية حسب احكام القوانين المرحية طبقا لما هو مبين في شهادة من حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .
 - (ل) يعني ٥ الملحـــق ٤ جزءا لا يتجزأ من هذا العقد يتم تحديده فيه و يلحق به .
 - (م) تعني ومدة التنقيب ، المدة الاصلية وتمديداتها الموصوفة في المادتين ٣ (١) و٣ (٣) من هذا العقد .
- (ن) تعنى و السنة المالية ، السنة المالية لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية وتمتد لفترة اثني عشر (١٢)شهرا ابتداء من اليوم الاول من شهر كانون اول التالي .
- (ص) تعنى (العملة الاجنبية ، اية عملة من غير عملة المملكة الاردنية الهاشمية على ان تكون مقبولة السلطة والمملكة الاردنية الهاشمية والمتعهد ه
 - (ع) تعنى « الحكومة » حكومة المملكة الاردنية الهاشمية »

- (ف) يمني ٥ الغاز الطبيعي ٤ جميع الهيدروكربونات الغازية بما فبها الغاز المعدني الرطب والغاز المعدني الجاف وغاز غلاف البير والغاز المتبعي بعد استخلاص او فعمل الهيدروكاربونات السائلة من الغاز الرطب ٤ وكذلك الغاز الهيدروكربوني او الغازات التي يتم انتاجها مع الهيدروكاربونات ــ السائلة او الغازية .
 - (س) يعني و السعر الصافي المتحقق و للثمن الذي يتم تسلمه صافيا من جميع العمولات المتعلقة ببيع البقرول .
- (ق) تعنى و تكاليف التشغيل ، جميع التكاليف والمصروفات التي يتحملها ويتكبدها المتعهد في القيام بعمليات البترول أو بما يتعلق بها طبقا لهذا العقد ، ويتم تحديدها والمحاسهة عليها حسب اجراءات المحاسسة في الملحق و ج ، لهذا العقد .
- (و) يعني و البترول a الزيت الحام والغاز الطبيعي اللدين بتم انتاجهما من منطقة العقد وكذلك اية هيدروكاربواات اخرى او مواد معدنية بتم انتاجها معها .
- (ش) تعني و العمليات البترولية و جميع عمليات التنقيب والنطوير والاستخلاص والفصل والانتاج والجمع والقياس المترى والمعالجة والضخ والمعاملـــة والاصلاح الكيميائي والنقل والتخزين والعسويــــق وهيرها من العمليات والنشاطات التي تفوض بها احكام هذا العند او تدخل في نطاقة .
 - (ت) تعني و منطقة الانتاج ، منطقة يحددها المتعهد وتصادق عليها السلطة حسب احكام المادة (٢).
 - (مس) تعني و مدة الانتاج ؛ الفترة الموصوفة في المادة ٣ (١) من هذا العقد .
- (غ) يعني و برنامج العمل ع برنامجا يتضمن بنود العمليسات البترول التي ستنفسد في منطقة المعقد او مناطق الانتاج او فيا يتعذل ، وبرنامجا زمنيا لها كما هو مهين في المادة (٥).
- (ث) تعني و الاتاوة ؛ كية البترول او ثمنها المحدد حسب احكام المادة ١٠ (١١ ج) مما ستحتفظ به السلطة في مقابل السياح المتعمهد بان يستخلص البترول وبأخذه .
- (ظ) تعنى « حصة السلطة من البقرول » كمية من البترول تعادل الاقاوة التي يحق للسلطة ان تأخذها عينا كما هو منصوص، عنه في المادة ١٠ (١).
 - (أ ، ١) تعني و حصة المتمهد من البترول ، جميع البقرول فيا عدا حصة السلطة من البترول .
- (ب، ١) يعنى و الفريق الثالث ذو العلاقة و مؤسسة تابعة للحكومة او شركة تملك الحكومة فيها بطريقة مباشرة او هير مباشرة ما يقـل عن واحد وخمسين بالمالة (٥٪ من الاسهـــــــم بنفس الطريقة التي يمكن للمعمهد فيها ان يتملك اسهما في شركة تابعة له .
- (ج ١٠) تعتى و عمليات الاستخلاص ، جميع عمليات التنقيب والنطوير والاستخلاص والفصل والانتاج والجمع والقياس المتري والمعالجة والضخ والمعاملة والاصلاح الكهميائي والنقل والتخزين والتسويق وهيرها من العمليات والنشاطات التي يفوض بها أي عقد مشاركة في الانتاج لعمليات البترول او اي عقد مماثل يبرم فيا بين المعمهد والسلطة ، او يدخل في نطاقهها .

المادة (۲) النطاق العام

٢ (١) ان هذا العقد هو حقد القيام بالعمايات البترولية وتنفيذها في منطقة العقد او فيما يتعلق بهـــا ، وجميع ذلك
 على مسؤولية وحساب المتعهد .

- ٢ (٢) يكون المتعهد مسؤولا لدى السلطة في القيام بالحدمات المذكورة ، وهو للملك وبمقتضى هذا العقد معين
 متعهدا دون غيره للعمليات البترولية في منطقة البترول او فيما يتعلق بها .
- ٢ (٣) يترتب على المتعهد في قيامه بالعمليات البترولية ان يزود جميع المتطلبات المالية وان يستعمل الاساليب العلمية والاجراءات التكنولوجيا والاليات التي تنطلبها المستويات المقبولة في عرف صناعة البترول الجيدة .
- ٢(٥،٥) تكون السلطة حرة في ببع حصتها من البترول بالاسعار التي تقررها . وبكون المتعهد حرا في ان يبيع حصته
 من البترول الاسعار التي يقررها .
- ٧(٥٠) يقم بيع كلحصة السلطة من البترولالتي يسوقها المتعهد بالاسعار التي تحدد بمقتضى المادة (٨) من هذا العقد.
- ٢ (٦) يترتب على المتعهد في جميع الاوقات أن يتشاور مع السلطة وأن يبقي السلطة على علــــم تام بتقدم العمليات البترولية وبجميع الامور الاخرى الناشئة بمقتضى هذا العقد ،

المادة (٣)

المسدة

- ٣ (١) تسري مدة هذا العقد من تاريخ سريان مفعول العقد لمدة تنقيب تبلغ تسع (٩) سنوات عقدية تتلوها مـــدة
 انتاج تبلغ واحدا وعشرين (٢١) سنة عقدية،مع مراعات اية تمديدات او الانهاء المنصوص عنهما فيما بعد.
- ٣ (٢) يكون للمتعهد في نهاية السنة العقدية الثانية من مدة العنقيب الاولى وفي نهاية كل سنة عقدية تالية خلال مدة العنقيب او اي تمديد لها ، لحق في ان يختار التخلي عن منطقة التنقيب كلها كما تكون حينتذ ، وله بالتخلي الملدكور ان يتخلص من جميع الالتراهات التي تترتب بعد ذلك بمقتضى هذا العقد فيما يتعلسق بمنطقة التنقيب الملدكورة ، ويشرطان لا يسبب التخلي عن منطقة التنقيب هذه انهاء العقد بالنسبة لاية منطقة تقع حينئذ في منطقة انتاج . وعلى المتعهد ان يبلغ السلطة باختياره خطيا في موعد لا يتأخر عن ستين (٦٠) يوما قبل انتهاء السنة المعقدية المختصة .
- " (٣) اذا ثم اكتشاف بجاري في اي جزء من منطقة العقد قبل انتهاء مدة التنقيب البالغة تسع سنوات ، فانه يكون للمتعهد الحق في ان يختار تمديد مدة التنقيب لمدة ثلات (٣) سنوات عقدية في منطقة التنقيب المتبقيسة ، وذلك مع مراعاة متطلبات التخلي الجزئي المنصوص عنها في المادة ٦ (٤) ، وبرامج عمل سنوية خلال مدة التمديد الملكور لا تقل عن الحد الادني لبرنامج العمل السنوي للسنوات الثالثة حتى التاسعة من مدة التنقيب. وتتم ممارسة حق الحيار الملكور بتسليم اشعار خطي من المتعهد الى السلطة في اي وقت قبسل انتهاء مدة التنقيب .
- ٢ (٤) اذا لم يتم اكتشاف تجاري في منطقة العقد قبل نهاية السنة العقدية التاسعة من مدة التنقيب ، فان هذا العقد ينتهي كله تلقائيا . وإذا كانت مدة التنقيب قد مددت لاثنتي عشرة (١٢) سنة عقدية حسب احكام المادة
 ٣ (٣) ، فإن العقد ينتهي في نهاية السنة العقدية الثانية عشرة بالنسبة لجميع اجزاء منطقة العقد هير المشمولة حينئذ بمنطقة انتاج .
- ٣ (٥) عندما يتم اكتشاف تجاري في اي جزء من منطقة العقد ، فان تطوير ذلك الجزء من منطقة العقد بجب ان يبدأ كما هو منصوص عنه في المادة (٦) .

Spill co 13 6

- ٣ (٦) اذا كانت اي بئر تحفر في الوقت الذي تتم فيه ممارسة الخيار الموصوف في المادة ٣ (٢) ، فان السنة العقدية المختصة تعتبر منتهية في تاريخ توقف عمليات الحفر للاغراض الموصوفة في المادة ٣ (٣) .
- ٣ (٧) يجوز باتفاق الفريقين تمديد مدة العقد لمدة اضافية بالنسبة لمناطق الانتاج الموجودة في نهاية مدة العقـــد دون غيرها .
- ٣ (٨) على الرغم مما جاء في هذا العقد ، يجوز انهاء العقد من قبل اي من الفريقين اذا (أ) تخلف الفريق الاخرعن تغيد اي الترام جوهري يفرضه هذا العقد ، (ب) قام الفريق الذي يدعي بالاخلال باشعار الفريق الاخرخل خطيا بالاخلال او الاخلالات بانتفصيل ، و (ج) لم يقم الفريق الذي يتسلم الاشعسار خلال مدة تسعين (٩٠) يوما تلي تسلم ذلك الاشعار ، بتصحيح اخلاله او بطلب التحكيم على الاخلال حسب احكام المادة (١٣) ، غير انه يشترط في الحالة التي بطلب فيها فريق التحكيم ان لا يحصل الانهاء ، الا اذا تم البت في الاخلال بقرار التحكيم فعلا ولم يتم اصلاحه خلال تسعين (٩٠) يوما بعد اشعار الفريق الخسل بالقرار المذكور خطيا . ولا يجوز تقديم اية مطالبة ضد كفالة المتعهد المنصوص عنها في المادتين ٥ (١٠) و ٥ (١١) الا اذا تم تنفيذ احكام المادة ٣ (٨) .
- ٣ (٩) يكون للمتعهد عند انتهاء او انهاء العقد لاي سبب بالنسبة لكل منطقة العقد او اي جزء منها ، الحق الذي تتوجب ممارسته خلال الماثة والعشرين (١٢٠) يوما التالية لتاريخ الانتهاء او الانهاء ، في ان يخلص او ينقل او يبيع او يصدر او يتصرف بغير ذلك بجميع الموجودات المنقولة التي يمكن تخليصها والتي تكسون حيتئد مملوكة للمتعهد حسب احكام هذا العقد ومع مراعاتها .

المادة (٤) حق ملكية البترول والموجودات

- ٤ (١) الحكومه هي المالكة الوحيدة للبترول الموجود في باطن منطقة العقد
- ٤ (٢) يكون للمتعهد دون غيره الحق في القيام بالعمليات البترولية في منطقه العقد خلال مدة مدا العقد وحسب
 احكامه .
- ٤ (٣) يكون للمتعهدا لحق في ان يستعمل بدون مقابل كميات البترول التي تنتج في منطقه العقد والتي تكون لازمة للاستعمال في منطقه العقد في العمليات البترولية حسب عرف صناعه البترول الجيدة .
- المنتقل الى السلطه ملكية الموجودات الثابته كالارض او المبائي او الانشاءات الثابته او الموجودات المشتراه او المستملكة او المنشأة او المبنية للمحافظة على البترول و/او انتاجه ، بما في ذلك و بدون حصر رؤوس الابار واخلفتها وانابيبها وتوابعها وخطوط الانابيب والمنصات الثابته وانشاءات الانتاج والتخزين بمافيها الانشاءات التابعة كمحطات توليد الكهرباء ونقل الكهرباء وشبكات ــ الاتصال اللاسلكي الخ...وذلك عند استعمال الموجودات المذكورة في العمليات البترولية بعد الاكتشاف التجاري الاول.وتصبح السلطحة من ذلك الوقت المالك الوجودات المذكورة عقتضى هذا العقدو بدون ان تتكيد السلطة ابه تكائيف من ذلك الوقت المالك الوجودات الثابته المذكورة مقتضى هذا العقد و بدون ان تتكيد السلطة ابه تكائيف من ذلك الوقت المالك الموجودات الثابته المذكورة مقتضى هذا العقد و بدون ان تتكيد السلطة ابه تكائيف المن ذلك الوقت المالك الموجودات الثابته المدكورة مقتضى هذا العقد و بدون ان تتكيد السلطة ابه تكائيف المن ذلك الوقت المالك الموجودات الثابته المدلك و العمليات البناية المدلك الموجودات الثابية المدلك و المنتفي المنابعة المدلك المدلك المدلك المدلك المدلة المدلك ا
- ٤ (٥) تنتقل الى السلطة بدون ان تتكبد اية تكاليف ملكية الموجودات المتقولة العائدة للمتعهد (اي غير المستأجرة) والمستعملة في الاردن والمحسوية على تكاليف التشغيل، وذلك اذا كائت تلك الموجودات لازمة بصفة دائمة العمليات البترولية بعد الاكتشاف التجاري الاول. اما جميع الموجودات المنقولة غير لازمة كذلك والعائدة للمتعهدو كذلك جميع الموجودات المنقولة العائدة للمتعهدو كذلك جميع الموجودات المنقولة العائدة للمتعهدو كذلك جميع الموجودات المنقولة المستأجرة والموجودات المنقولة العائدة للمتعهدين الفرعيين والتي المتعهدو كذلك جميع الموجودات المنقولة المستأجرة والموجودات المنقولة العائدة للمتعهدين الفرعيين والتي المتعهدو كذلك جميع الموجودات المنقولة العائدة للمتعهدين الفرعيين والتي المتعهدو كذلك جميع الموجودات المنقولة العائدة للمتعهد المتعهد وكذلك المت

- ٤ (٦) مع مراعاة احكام المادة ٧ (أ، ب) من هذا العقد، يكون للمتعهد الحق في ان يستعمل للعمليات البترولية وبدون مقابل جميع الانشاءات والموجودات الثابته وكذلك الموجودات المنقولة المشاراليها في المسادتين
 ٤ (٤) و٤ (٥) اعلاه، ويكون له حق رعاية الانشاءات والموجودات المسلكورة شريطة ان تعتبر تلك الانشاءات او الموجودات في حيازة السلطة ولايجوز التصرف بها او نقلها خارج المملكة الاردنيسة الماشمية بدون موافقة السلطة الخطية المسبقة
- و (٧) تنتقل ملكية البترول التي يكون للمتعهد حق فيها بمقتضى المادة (١٠)من هذا العقد ، الى المتعهد عنسد فلنجه و عاء او اوعية التخزين المخصصة لتخزين المبترول الذي يتم انتاجه من منطقة العقد ، ويعتبر الوعاء المذكور او الاوعية المذكورة في كل من الحالتين موجودات ثابته وموجودات منقولة حسبا اشير اليه في المادتين ٤(٤)و٤ (٥)اعلاه .

المادة (٥) برامج العمل والمصروفات

- ه (۱) پتوجب القيام بجميع العمليات البتروايه من قبل المتعمد حسب برامج العمل و الميزانيات التي تصادق طيهما السلطة ، الا اذا نص في هذا العقد على خلاف ذلك .
- ر ۲) بلتزم المتعهد بان يقوم خلال (۲) يوما بعد تاريخ سريان مفول العقد بتجهيز برنامج للعمل وتقديمه
 للسلطة لتصادق عليه يتضمن العمليات البترولية التي يقترح المتعهد القيام بها خلال السنة العقديــة الاولى
 وميز انية تتعنق بدلك . ويلتزم المتعهد بان يبدل قيدارى جهده ليبد العمليات البترولية حسب برنامج العمل
 والميز انية خلال اربعة (٤) اشهر في وقت المتجاوز ستــة (٦) اشهر من تاريــخ سريان مقعــول
 هدا العقد .
- ه (٣) يلتزم المتعهد بان يقوم في مدة لا إن عن ستين (٦٠) يوما قبل نهاية كل سنه عقددية او في اي وقت آخر يتم عليه الاتفاق فيما بين الفريش ، بتجهيز برنامج للعمل وميزانية يقترحها للسنة العقدية التالية وبتقديمهما الى السلطة لتصادق عليها.
- ه (٤) اذا رغبت السلطة في اقراح تعديل لجوانب محددة من برنامج العمل والميزانية الملكوربن ، فأنه يترقب عليها خلال ثلاثين (٣٠) يوما بعد تسلمها ان تشعر المتعهد بذلك وتذكر له بتفصيل معقول الاسباب الموجبة . ويترتب في الفريقين فورا بعد ذلك ان يجتمعا ويحاولا الانفاق عن التعديل المقترح مسن السلطة خلال مدة اقصف للاثون (٣٠) يوما . واذا لم يتم الاتفاق فانه يجوز للمتعهد ان يمضي في تنفيذ البرنامج شريطة ان يوما البرنامج والميزانية في اية حال بالحد الادنى من التزمات المتعهد للمدة التي يشملانها. وعلى اي حال فالمائي جزء من برنامج العمل لم تقترح السلطة تعديلاله و يعتبر مصادقا عليه و يجب قدر الامكان تنفيذه كرفيس عليه .
- (٥) يوافق الديمة ان على أنه يجوز أن تتطلب تفاصيل برنسامج العمل تغييرات على ضسوء الطروف المتغيرة وليس أن هذا العقد ما يحد من حق المتعهد في أجراء التغييرات المذكوره بالتشاور مع السلطة شريطة أن الانسب للشائلة تلك التغييرات تغييرا جوهريا للهدف العام لبرناميج العمل.

Spill in it

- و (٢) يوافق الفريقان ايضا على انه يحق لكل منها في حالة الطواري، او الغاروف الاستثنائية التي تتطلب اجراء فوريا ان يتخد جميع الاجراءات التي يعتبرها ملائمة او مناسبة لحماية مصالح الفرية بن ومصالح مستخدمها وعلى كل من الفريقين ان يقوم فوراً بابلاغ الفريسة الاخر بالاجراءات التي اتخذها والتكاليف التي تكبدها ، ويشترط ان يتشاور كل من الفريقين مع الفريق الاخرقبل الخاذ الاجراءات او تكبدالتكاليف الذا سمحت الظروف بدلك ، وتعضمن التكاليف التي يتم تكبدها على الوجه المذكرور في تكاليف التشغيل.
- (٧) يتوجب ان تشمل مصروفات العمليات البترواية المضمنة في برزامج العمل و الميزانية لكل سنة عقدية من
 مدة التنقيب ، الالتزامات التالية كحد ادنى .
- (٧، ١٥) على المتعهد أن ينفق في السنة للعقدية الاولى والثانية ما لا يقل عن مليون وستمائه الف دولار امريكي (١٠٠٠٠) على نشاطات التنقيب بما في ذلك أتمام بر استكشافية و احدة على الاقل ، وحيث يتسم انفاق ما لا يقل عن ستمائة الف دولار امريكي (٢٠٠٠٠) في السنة العقدية الاولى على الاعمسال سلخيولوجية والجيوفيزيائية ، وعليه خلال السنة العقدية الثانية أن يقوم باعمال الاستكشاف الجيوفيزيائية في منطقة البحر الميت المكونة لجزء من منطقة العقد بما لا يقل عن (٢٠٥٠٠) دولار آ امريكيا أو (١٠) ميل خطي ، ايها يتم أولا ، وذلك بالاضافة الى انفاق الحرير ١٠٠٠) دولار امريكي والحفسر الاشتكشافي المنصوص عنه اعلاه .
- (ب) يلتزم المتعهد بان يُنتجون السنوات العقدية الثالثة وحنى الناسعة بثرين استكشافيين على الاقل كل سنسة حسب برنامج العمل والميز المتعالم
- ه (٧، ٧) يتوجب ان تتمشى كل ميزانية من السابق ذكرها والتي تقدم مع كل برنامج عمسل، مسع الاسعار السائدة في المنطقة في وقت تقديم البائية .
 - ه (٧،٧) تعتبر السنة العقدية الثانية لجميع اغراض هذا ألعبر إنها تمتد حتى ٢٦ تموز ١٩٧٨ .
- (٨) يلتزم المتعهد بان يبدل كل جهد معقول لكي يوفي بأنه دنى من الالنز امات المنصوص عنها في المادة (٧). وفي الحالة التي لا يتم في نهاية اية سنة انفاق المنسب المتجهدة التي يترجب انفاقها حتى نهاية تلك السنة ويختار المتعهد ان يستمر في جهوده بمقتضى الماقيم ٢) ، قاند به يمكن نقسل الالنزام المتجمع اللدي لم يتم انفاقه لسنة واحدة فقط كاضافة على الحد اللائقاق السنة التالية ، والما انهى المتعهد تلقائيا أو اختار ان يتخلى عن منطقة التنقيب أو ان يتهاد أو اذا تخلف عن أوفاء الدحد الادتى من النزاماته المنصوص عنها في هذا العقد ، فانه يتوجب أنه فع السلطة الإلتزامات المتجمعة وغير المصروفة خلال الثلاثين (٣٠) يوما التالية للانهاء أو التخلي أو التخليل اللائماء المحدد ال
- ه (٩) اذا زادت الالتزامات المتجمعة في نهاية اية سنة عقدية على الالتزام المتجمع الله عليه عليه ، فان المصروفات الاضافية المذكورة تحسب من اصل الحد الادنى للالتزامات في اية م ات مستقبلة .
- ه (١٠) يلتزم المتعهد بان يزود السلطة كفالات بنكية بشكل مقبول وغير قابلة للنقض و شررة عن ينك يقبل الهم البنك المركزي الاردني وذلك نضمان صرف المتعهد للحد الادنى من المصروفات المتسورة اعسلاه أي العمليات البترولية حسب احكام هذا العقد . ويكون اول خطاب ضمان كالمذكور إلغ ثما تمايسة الف دولار امريكي (٥٠٠٠ د ٨٠٠) ويتوجب تسليمه الى السلطة عند توقيع العقد ، ويست مفعوله حتى يونيا

- المتعهد بالحد الادنى من برنامج العمل للسنتين العقديتين الاوليين كما هو مبين في المادة ٥ (٧ ، ١ ، أ)، او حتى يتم الافراج عن الكفالة في وقت ابكر بمقتضى المادة ٥ (١٢) . وعلى السلطة ان تفرج عسن الكفالة حال الوفاء بالحد الادنى من متطلبات العمل التي تشملها تلك الكفالة وبناء على طلب من المتعهسد وتقديمه بيانات مدققة ومقبولة للسلطة تبين تنفيذ الحد الادنى من الالتزمات اذا طلبت السلطة ذلك .
- اذا تم تمديد السنتين الاوليتين طبقا للمادة ٣ (٢) ، فان المتعهد يلتزم بان يقدم للسلطة سنويا عنسد بدء
 كل مدة عمل سنوية او قبل دلك كفالة بنكية مماثلة ومساوية لميزانية المتعهد للحد الادنى من التزاماتـــه في العمل خلال مدة العمل السنوية المذكورة وذلك كما هو محدد في المادة ه (٧، ١، ٠) ويتوجب ان قستمر الكفائة سارية المقعول حتى بوفي المتعهد بالحد الادنى لبر نامج العمل السنوي المذكـــور ، او حتى يتم الافراج عن الكفائة بمقتضى المادة ٥ (١٢). وعلى السلطة ان تفرج عن كل كفائة بنكية حال الوفاء بالحد الادنى من متطلبات العمل التي تضمنها الكفائة المذكورة وبنفس الطريقة المنصوص عنها في المادة ٥ (١٠) والنسبة للكفائة البنكية الاولية .
- (۱۲) في الحالة التي تكون فيها القوة القاهرة المشار اليها في المادة (١٥) :
 (أ) ناشئة عن الحرب المعانة او غير المعانة او الشغب او الاضطراب السيامي بما يجعل العمليات في منطقه
- ا) ناشئه عن الحرب المعانه أو عير المعانه أو الشغب أو الإصطراب السيامي مما يجعل العمليات في منطقه
 العقد خطرة جداللارواح والاموال. و
- (ب) مستمرة لمدة ثلاثين (٣٠) يوما بعد ان يشعر المتعهد السلطة بها حسب المادة ١٥ (٣). فان السلطة تلتزم بان تفرج عن الكفالة البنكية للمتعهد فورا حتى يتمكن المتعهد من انهاء الكفالة المنكية خلال المدة المتبقية من مدة القوة القاهرة ، وبشترط انه يترتب على المتعهد ان يعيد تسليم الكفالة البنكية الملكورة الى السلطة قبل استئناف العمليات البترولية بعد انتهاء القوة القاهرة ، ويشترط مع ذلك ان يكون المتعهد قد قدم للسلطة كفالة بنكية بالشكل المقبول لها وغير قابلة للنقض وصادرة عن بنك يقبل به البنك المركزي الاردثي لضان الائتزامات التي يتطلب العقد تنفيدها قبل تاريخ نشوء القوة القاهرة والتي تكون غد منفله
- لا يحق للمتعهد أن ينهي هذا العقد أو يتخلى عن منطقة التنقيب حسب أحكام هذا العقد قبل أن يسترود
 للسلطة كفائة بنكية تضمن التزامات المتعهد التي تكون غير منفذه في وقت نشوء القوة القاهره .
- ه (۱٤) حلى الرغم مما جاء في هذا العقد ، يلتزم المتعهد بان لا يقوم بايه عمليات بتروليه يجوؤ أن تسبب ضرراً او
 تعطيلا لانشاءات او مصانع او اشغال مشروع البوناس الاردني .

المادة (٦) مناطق التنقيب ومناطق الانتاج والتخليات

١ (١) يجوز للمتعهد عندما يحفر اي بر او آبار ان يختار المواقع وله ان يقوم بعمليات اخد العينات والعينات اللبية وعمل مقطع وصفي والاختبار وغيرها من عمليات جمع المعلومات، وله ان يعمق حفر البير او الابار المذكورة او ان يخلقها او يتركها او ينجزها او غيير ذلك ، سواء ثم توقيع تلك العمليات ام لم يتم في برنامج العمل المصادق عليه ، غيير انه يشترط على المتعهد ان يستخدم تجارب بالزيت المسدانية الجيدة في القيام بجميع العمليات المذكورة وعليه ان يعلم السلطة فورا وبصورة وافية بالعمليات والنتائج التي تم الحصول عليها .

- و (٦) يوافق الفريقان ايضا على انه بحق لكل منها في حافة الطواري، او الظروف الاستثنائية التي تتطلب اجراء فوريا ان يتخد جميع الاجراءات التي يعتبرها ملائمة او مناسبة لحاية مصالح الفريقين ومصالح مستخدميها وعلى كل من الفريقين ان يقوم فوراً بابلاغ الفريسة الاخر بالاجراءات التي اتخدها، والتكاليف التي تكبدها، ويشترط ان يتشاور كل من الفريقين مع الفريق الاخرقبل اتخاذ الاجراءات او تكبدالتكاليف اذا سمحت الظروف بدلك، وتقضمن التكاليف التي يتم تكبدها على الوجه المدكسور في تكاليف التشغيل.
- (٧) يتوجب أن تشمل مصروفات العمليات البترولية المضمنة في برنامج العمل و الميزانية لكل سنة عقدية مى
 مدة التنقيب ، الالتزامات التالية كحد ادنى .
- (۷، ۱، ۱) على المتعهد ان ينفق في السنة المعقدية الاولى والثانية ما لا يقل عن مليون وستهائه الف دولار امريكي (۱۳۰۰۰۰) على نشاطات التنقيب بما في ذلك اتمام بئر استكشافية واحدة على الاقل ، وحيث يتسم انفاق ما لا يقل عن ستهائة الف دولار امريكي (۲۰۰۰۰) في السنة العقدية الاولى على الاعمال المهافة المجيونوجية والجيونوزيائية ، وعليه خلال السنة العقدية الثانية ان يقوم باعمال الاستكشاف الجيونوزيائية في منطقة البحر الميت المكونة لجزء من منطقة العقد بما لا يقل عن (۲۷۰۰۰) دولاراً امريكياً او (۱۰) ميل خطي ، ايها يتم اولا ، وذلك بالاضافة الى انفاق الـ (۲۰۰۰ ۱۲۰) دولار امريكي والحفر الاشتكشافي المنصوص عنه اعلاه .
- (ب) يلتزم المتعهد بان ينجرُ في السنوات العقدية الثالثة وحتى الناسعة بثرين استكشافيين على الاقل كل سنــــة حسب برنامج العمل والميز آئية . .
- (٧ ، ٧) يتوجب ان تتمشى كل ميزانية من الميزانيات السابق ذكرها والتي تقدم مع كل برنامج عمـــل ، مـــع الاسعار السائدة في المنطقة في وقت تقديم الميزانية .
 - ٥ (٧ ، ٣) تعتبر السنة العقدية الثانية لجميع اغراض هذا العقدُ ، انها تمتدحتي ٢٦ تموز ١٩٧٨ .
- ٥ (٨) يلتزم المتعهد بان يبدل كل جهد معقول اكي يوفي بالحد الادني من الافتز امات المنصوص عنها في المادة ٥ (٧). وفي الحالة التي لا يتم في نهاية اية سنة انفاق المصروفات المتجمعة التي يتوجب انفاقها حتى نهاية تلك السنة ويختار المتعهد ان يستمر في جهوده بمقتضى المادة ٣ (٧) ، فانسه يمكن نقسل الالتزام المتجمع اللدي لم يتم انفاقه لسنة واحدة فقط كاضافة على الحد الادني لالتزام الانفاق للسنة التالية . وإذا أنهى المتعهد تلقائباً أو اختار أن يتخلى عن منطقة التنقيب أو أن ينهي هال العقد أو أذا تخلف عن أوفاء المحد الادنى من التزاماته المنصوص عنها في هذا العقد ، فأنه يتوجب أن تدفع السلطة الالتزامات المتجمعة وغير المصروفة خلال الثلاثين (٣٠) يوما التالية للانهاء أو التخلى أو التخلف المذل كور أعلاه و
- (٩) اذا زادت الالتزامات المتجمعة في نهاية اية سنة عقدية على الالتزام المتجمع كما نيص عليه علاه ، فان
 المصروفات الاضافية المذكورة تحسب من اصل الحد الادنى للالتزامات في اية سنو ات مستقبلة .
- البنك المركزي الاردني وذلك لضمان صرف المتعهد للحد الادنى من المصروفات المدائدة عن بنك يقبل به البنك المركزي الاردني وذلك لضمان صرف المتعهد للحد الادنى من المصروفات المدائدة الحداق العمليات البترولية حسب احكام هذا العقد . ويكون اول خطاب ضمان كالمذكور بميالغ ثما تمايسة السف دولار امريكي (٥٠٠٠، ٥٠) ويتوجب لسليمه الى السلطة عند توقيع العقد ، ويستمره مفعوله حتى يوقي

- المتعهد بالحد الادنى من برنامج العمل للسنتين العقديتين الاوليين كما هو مبين في المادة ٥ (٧، ١، أ)، او حتى يتم الافراج عن الكفالة في وقت ابكر بمقتضى المادة ٥ (١٢). وعلى السلطة ان تفرج عسن الكفالة حال الوفاء بالحد الادنى من متطلبات العمل التي تشملها تلك الكفالة وبناء على طلب من المتعهسد وتقديمه بيانات مدققة ومقبولة للسلطة تبين تنفيذ الحد الادنى من الالتزمات اذا طلبت السلطة ذلك .
- اذا تم تمديد السنتين الاوليتين طبقا للمادة ٣ (٢) ، فان المتعهد يلتزم بان يقدم للسلطة سنويا عند بدء كل مدة عمل سنوية او قبل دلك كفالة بنكية مماثلة ومساوية لميزانية المتعهد للحد الادنى من التزاماتـــه في العمل خلال مدة العمل السنوية الملكورة وذلك كما هو محدد في المادة ٥ (٧، ١، ٠) ويتوجب ان تستمر الكفالة سارية المفعول حتى يوفي المتعهد بالحد الادنى لبرنامج العمل السنوي الملككـــور ، او حتى يتم الافراج عن الكفالة بمقتضى المادة ٥ (١٢). وعلى السلطة ان تفرج عن كل كفالة بنكية حال الوفاء بالحد الادنى من متطلبات العمل التي تضمنها الكفالة الملكورة وبنفس الطريقة المنصوص عنها في المادة ٥ (١٠) بالنسبة للكفالة البنكية الاولية .
 - (١٢) في الحالة التي تكون فيها القوة القاهرة المشار اليها في المادة (١٥):
- (أ) ناشئة عن الحرب المعلنة او غير المعلنة او الشغب او الاضطراب السيامي بما يجعل العمليات في منطقه العقد خطرة جداللارواح والاموال. و
- الا يحق للمتعهد أن ينهي هذا العقد أو يتخلى عن منطقة التنقيب حسب أحكام هذا العقد قبل أن يسزود
 للسلطة كفانة بنكية تضمن التزامات المتعهد التي تكون غير منفذه في وقت نشوء القوة القاهره .
- ه (۱٤) على الرغم مما جاء في هذا العقد ، يلتزم المتعهد بان لا يقوم بايه عمليات بتروليه يجوز ان تسبب ضرراً او
 تعطيلا لانشاءات او مصانع او اشغال مشروع البوتاس الاردني .

المادة (٦) مناطق التنقيب ومناطق الانتاج والتخليات

٦ (١) يجوز للمتعهد عندما يحفر اي بر او آبار ان يختار المواقع وله ان يقوم بعمليات اخد العينات والعينات اللبية وعمل مقطع وصفي والاختبار وغيرها من عمليات جمع المعلومات، وله ان يعمق حفر البر او الابار المذكورة او ان يغلقها او يتركها او ينجزها او غيير ذلك ، سواء تم توقيع تلك العمليات ام لم يتم في برقامج العمل المصادق عليه ، غيير انه يشتر ط على المتحهد ان يستخدم تجارب بالزيت المسدانية الجيدة في القيام بجميع العمليات المذكورة وعليه ان يعلم السلطة فورا وبصورة وافية بالعمليات والنتائج التي تم الحصول عليها .

- ٣ (٢) يجوز للمتعهد حسب نفس الشروط المنصوص عنها في المادة ٦ (١) ان يقوم بالحفر التعزيزي والتحديدي حسبا يراه ضروريا او مرغوبا فيه حتى يتمكن من تقييم امكانيات اي اكتشاف تجاري وتثبيت حدود ايسة مناطق تخزين يتم اكتشافها .
- ٢ (٣) في الحالة التي يعتبر فيها المتعهد الاكتشاف المذكور انسه اكتشاف تجاري يمكن استغلاله لوحده او مع اي اكتشاف آخر او اكتشافات اخرى ، يترتب على المتعهد ان يحدد منطقة انتاج او مناطق انتاج بالنسبة لكل اكتشاف تجاري كالمذكور وذلك تحديدا .
 - (أ) تعين فيه الحدود الخارجية لمنطقة (مناطق) التخزين المكتشفه ضمن الاحداثيات الجغرافية ، و (ب) تعلن فيه المنطقة الموصوفة كذلك منطقة انتاج .
- واذا تبين من الحفر الاضافي او الدراسات الزلزالية او تكرارها او تاريخ الانتاج او المعلومات الاخرى ذات العلاقة ان منطقة الانتاج هي اكبر من المنطقة المحددة سابقا ، فانه على المتعهد ان يعين حدودا جديدة تتمشى مع تلك المعلومات وذلك بموافقة السلطة . ولا تجوز عدم الموافقة بشكل غير معقول .
- ٢ (٤) يلتزم المتعهد بان يتخلى عن خمسة وعشرين بالمائة (٢٥٪) من منطقة العقد الاصلية في نهاية السنة العقدية الحامسة ويلتزم المتعهد بان يتخلى عن خمسة وعشرين بالمائة اضافية (٢٥٪) مسن منطقة العقد الاصلية في نهاية السنة العقدية السابعة . ويلتزم المتعهد بان يتخلى عن خمسة وعشرين بالمائة اضافية (٢٥٪) من منطقة العقد الاصلية في نهاية السنة العقدية التاسعة . ويلتزم المتعهد بان يتخلى في نهاية السنة العقدية الثانية عشرة عن كل منطقة العقد الاصلية التي لم تحدد على انها منطقة او مناطق انتاج حسب احكام المادة ٣ (٣) . الا انه من المشترط صراحة انه لا يجوز ان يتضمن التخلى جزءا من منطقة انتاجه .
- ٢ (٥) يلتزم المتعهد بالنسبة لجمع التخليات المذكورة بان يشعر السلطة خطيا في مدة لا تقل عن ثلاثين (٣٠) يوما قبل قاريخ التخلي عن المنطقة او المناطق الجغرافية التي سيتم التخلي عنها ، ويتوجب ان تكون المنطقة او كل من المناطق المذكورة قدر الامكان من حجم كاف وملائم للتمكين من القيام بالعمليات البترولية فيها ، ولا يجوز في اي حال ان يزيد اي من التخليات المذكورة على خمس (٥) قطع متفصلة الا اذا تم الاتفاق على ذلك بين الفريقين خطيا .

المادة (٧) حقوق والتزامات السلطة والمتعهد

المادة ٧ ما المرام المتعهد بان يدفع ضريبة اللخل الارداية كما هـو منصوص عنها في المادة ٧ ما من هذه المادة (٧)، تلتزم السلطة بتحمل وتسديد اية ضرائب حكومية اردئية او اية عوائد اخرى تفرض على ما يتعلق بعمليات المتعهد البترولية بمقتضى هذا العقد او حسل مستخدمي المتعهد او على المتعهدين الفرعيين او مستخدميم، بما في ذلك وبدون حصر ما يفرض حاليا او مستقبلا من رسوم الاستيراد والتصدير والرسوم الجمركية والضرائب على الدخل او التي تقاس به وضرائب الارباح والتحويل وضرائب القسمة ورسوم الترخيص والضرائب التي تقرض على المبيعات ورأس المال والقيمة الصافية والعمليات والممتلكات وغيرها من الضرائب والمكوس والرسوم والتكاليف والاتاوات وبدلات ايجار سطح الارض التابعة للدولة ، بما في ولمكوس والموابع ، ورسوم نقابة المهندسين ورسوم وزارة التجارة والصناعة و

- (٣) على الرخم من الاحكام السابقة لا يترتب على السلطة ان تدفع ضريبة الدخل الاردنية التي تتراب على المتعهد او الضرائب المستحقة على التبغ والسجائر والكحوول والمشروبات الروحية والنبيل والترفية او ضرائب الفنادق والمطاعم . وبالنسبة للامتعة الشخصية للموظفين الاجانب المشار البهم اعلاه. ينحصر النزام السلطة بامتعتهم الشخصية والمنزلية غير القابلة للاستهلاك بما في ذلك السيارات للاستعمال الشخصي شريطة انه لايجوز لاي مستخدم كالمذكور ان يتملك سوى سيارة واحدة كل اربع صنوات وشريطة ان يتم استيراد الامتعة الشخصية والمنزلية غير المستهلكة التي سبق ذكرها خلال مدة اقصاها تسعة اشهر من تاريخ دخول الموظف الاجنبي الملي له العلاقة الى الاردن. واذا بيعت لفريق ثالث في الاردن اي من الالبات او الماكنات او السيارات اوالمواد او المؤن او الامتعة الشخصية او المنزلية او غيرها من الاشياء المذكورة اعلاه مما تم استيراده ودفعت السلطة الرسوم عنه ، فانه يجب ان تسدد الرسوم المدفوعه للسلطة من قبل المتعهد .
- (·) مع مراعاة المادة (٤) ، يجوز اعادة تصدير اي من الاليات او الماكنات او المؤن او الامتعة الشخصية او المنزلية الملكورة التي لم يتم بيعها الهرقاء ثالثين في المملكة الاردنية الهاشمية ، على نفقة المتعهد عند انهاء هذا العقد و / او مغادرة الشخص او الاشخاص حسب الحال .
- (٥) يعتبر أنه تم ألوفاء بالنزامات السلطة بمقتضى هذه الاحكام عندما تقدم للمتعهد سنويا أيصالات رسمية ملائمة خلال مدة مائة وعشرين (١٢٠) يوه ا بعد كل سنة تقويمية وبالشكل الذي يقنع المتعهد ، تبين أن النزام المتعهد بالضرائب المذكورة أعلاه قد تم الوفاء به فيما عدا الالنزامات التي على المتعهد أو موظفيه أو متعهديه الفرعيين أو موظفيهم أن يسددوها مباشرة ويترتب على السلطة أن تسدد فلمتعهد المدفوعات المذكورة خلال ثلاثين (٣٠) يوما بعد تسليم الفاتورة بالشرة ويجب التشاور مسبقا مع السلطة قبل دفع الضرائب والرسوم المذكورة مما يتطلب دفعه مباشرة .
- ب يتر تب على السلطة ان تساعد وتسهل في تنفيد المتعهد لبرنامج العمسل بتزويد الفيزات الضرورية و دُونات العمل والتسهيلات والاراضي ورخص حفر آبار الماء وتحوين المياه وحق المرور والارتفاق والموظفين ، حسبما يطلبه المتعهد بشكل معقول والى الحد الذي يكون فيه ضمن صلاحية السلطة وفي الحالة التي لايدخل فيها الموظفون الملاكورون او لاتدخل فيها التسهيلات المذكسورة ضمن صلاحية السلطة ، يترتب على السلطة ان تبذل قصارى جهدها لمساعدة المتعهد في ضمان استعمال التسهيلات والموظفين الملكورين من مصادر بديلة ، وتسدد السلطة التكاليف التي تتكبدها في القيام بما سبق ذكره والموظفين الملكورين من مصادر بديلة ، وتسدد السلطة التكاليف التي تتكبدها في القيام بما سبق ذكره المطلب من المتعهد خلال ثلاثين (٣٠) يوما بعد تسلم المتعهد للفاتورة بدلك ويتم ادخالها في تكاليف التشغيل ، ويتم التسديد المذكور بعملة الولايات المتحدة محسوبة بسعر التحويل المجلن من المبلك المردئي في تاريخ او تواريخ تسديد التكاليف ،

- بكون السلطة حق ملكية جميع المعلومات الاصلية والمستنبطة الناتجة عن العمايات البترولية ، بما في ذلك وبدون حصر المعلومات الجيولوجيه والجيوفيزيائيه والبتروفيزيائية والهندسية والمقاطع الوصفية لملابار وتقارير الانجاز والوضع الراهن وغيرها من المعلومات الاخرى مما يجمعه المتعهد خلال مدة هلماللعقد ولا يجوز لاي من الفريقينان بفشي هذه المعلومات الاكما نص عنه في الماده (١٤) ولاتؤثر الاحكام السابقة باي شكل في رعاية المتعهد المعلومات المذكورة الاصلية والمستنبطة وفي استعمالة لها دون قيده د تلتزم السلطة باستعمال الاليات التي تصبح ملكا لها بمقتضى هذا العقد في العمليات البترولية التي تلخل د تلتزم السلطة باستعمال الاليات التي تصبح ملكا لها بمقتضى هذا العقد في العمليات البترولية التي تلخل
- د تلتزم السلطة باستعمال الاليات التي تصبح ملكا لها بمقتضى هذا العقد في العمليات البترولية التي تلخل في نطاق هذا العقد دون غيرها والى الحد الذي لا يؤثر ذلك في قيام المتعهد بالعمليات البترولية. والما رغبت السلطة في استعمال الاليات المذكورة لاي غرض بديل فان عليها ان تحصل على موافقة المتعهد الحطمة المسلمة .
 - ه ــ تلتزم السلطة بان تعين بمثلها او ممثليها المفوضين فيما يتعلق بهذا العقد .
- و تلتزم السلطة بان تسلم خسلال ثلاثين (٣٠) يوما من تاريخ سريان مفعول العقد جميع المعلومات المتعلقة بمنطقة العقسد والتي يكون في حوزة السلطة او تحت اشرافها او يمكن للسلطة بشكل معقول ان تحصل عليها من الوكالات الحكومية الاخرى التي كان المتعهد قد طلبها منها خطيا على ان تكون تلك المعلومات معلومات اكد المتعهد انها لازمة له بشكل معقول ليخطط برنامج العمل الاول المطلوب منه بمقتضى هسلما العقد . ويتوجب ان تتضمن المعلومات المدكورة دون حصر خرائط توبوغرافية من مقياس ١ / ٢٠٠٠٠ ، وصورا جوية ، وجميع المعلومات والتقارير الجيوفيزيائية عن منطقة العقسد ونسخا عن جميع المقاطع الوصفية للابار والتقارير الجيولوجيسة والهندسية عن آبار البترول التي قم حفرها في المملكة الاردنية الهاشمية .

- أ ــ بان يقدم جميع الاموال اللازمة ويشترى او يستأجر جميع المواد والاليات والمؤن التي ستشترى او ستستأجر حسب برامج العمل.
- ج بان يقدم الاموال الاخرى لتنفيذ بر امج العمل بما فيذلك الدفع للفرقاء الثالثين المحليين والاجانب اللهن يقومون بالخدمات .
- د بان یکون مسؤولا عن تنفید برامج العمل التي پتوجب تنفیدها بطریقـــة عمل جیدة و باسالیب علمیة ملائمة ، وعلی المتعهد ان یتخد الاحتیاطات اللازمــة لمنع التلوث الواسع . ومن المفهوم ایضا ان تنفید برامج العمـــل پتوجب ان یتم بحیث لا یتناقض مع الالتزامـــات التي پفرضها القانون الدولي علی الحکومـــة .
- بان يستعمل ويطلع على جميع المعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية والمعلومات المتعلقة بالحفر واثتاج
 الابار وغيرها من المعلومات المناصبة المتوفرة للسلطة .
- و يكون من حق المتعهد ان يبيع او يتنازل عن او يحسول او ينقل او يتصرف بغير ذلك بكل حقوقه ومصالحه الناشئة من هذا العقد او باي منها الى شركة تابعة بموافقة السلطة الحطية المسبقة التي يشغرط عسدم الممانعة في منحها بشكل غير معقول ، واذا كان ذلك لفرقاء اخرين فيتوجب ان يكون فقط بموافقة السلطة الحطية المسبقة التي يتوجب عسدم الممانعة في منحها بشكل غير معقول ، ويشترط

بالاضافة لذلك ان لا يفسر اي من هـــلم الاحكام بحيث يقيد التنازلات عن الحقوق في اتمان الانتاج لا غراض الضيان او تحويل اسهم رأسمـــال اي من الفريقين . ولا تستوجب المصادقة على اي تنازل تلزمه المصادقة بمقتضى احكام هــــلما البند الا اذا قدم المتنازل اليه بينة معقولة بالكفاءة المالية والفنية والزم سند التنازل اليه بجميع شروط هذا العقد . وتكون جميع التنازلات بمقتضى هذه الفقرة معفاة من ضرائب او رسوم للتحويل او غيرها او المكوس ايا كان نو ا او التزامات العمل الاضافية التي تفرضها حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

- ر _ يكون للمتعهد في جميع الاوقات حق المرور الى منطقة العقد ومنها والى التسهيلات المتعلقة بالعمليات المبتعلقة بالعمليات المبتعلة بالعمليات المبتعلة بالعمليات المبتعلقة بالعمليات المبتعلقة بالعمليات المبتعلة
- بان يقدم للسلطة نسخا قابلة للتصوير منجميع تقارير المعلومات الاصلية منها والمستخرجه الجيولوجية
 منها والجيوفيزيائية والمتعلقة منها بالحفر وانتاج الابار وغيرها من تقارير المعلومات التي يجمعها المتعهد
 خلال مدة العقد .
- ط بان يقوم بالتعاون مسع السلطة وغيرها من السلطات الحكومية المختصة بتجهيز وتنفيذ الحلطط والبراميج للعدريب والتعليم الصناعيين للاردنيين من جميسع تصنيفات العمــــل فيما يتعلق بالعمليات التي يشملها هذا العقد وكما هو محدد بالتالي : –
- (۱) يلتزم المتعهد بمنح الاولوية في الاسعخدام للاردنيين في جميه فئات وتصنيفات العمل الفنية منها وغير الفنية فيا عدا (أ) فئات فنيه جيولوجية وهندسية معينة پتوجب ملؤها فورا بعد تاريخ صريان مفعول العقد لتمكين المتعهد من الوفاء بمتطلبات برنامج العمل المفروضة في العقد و (ب) فئات اشرافيه وفنية يجوز ملؤها من اعضاء هيئة موظفي المتعهد الدوليين للتنقيب والادارة. ولا يجهوز في غير ذلك استخدام الموظفين الاجانب الالمليء الوظائف التي لا يجد المتعهد لها اردنيين حائزين على المؤهلات العلمية والخبرة المطلوبة.
- (٢) ولتحقيق الاهداف المنصوص عنها في (١) اعلاه ، يلنزم المتعهد بالقيام ببرامج تدريب وتطوير للموظفين الاردنيين للاعمال المختلفة بما في ذلك الوظائف الادارية والتنفيذية . وعلى المتعهد عند حصول اكتشاف تجاري ان يشترك مع السلطة في تنفيذ برامج لتدريب موظفي السلطة وغيرهم من الموظفين الاردنيين ممن سيستخدموا في العمليات البترولية .
 - (٣) يتم ادخال تكاليف ونفقات تدريب الموظفين الاردنيين في لكاليف التشغيل .

Spill Colin

- ل بان يعطى الافضلة للبضائع والخدمات المتوفرة في الاردن او التي يبيعها او يقدمها مواطنون اردنيوه
 توافق عليهم السلطة ، شريطة ان تعرض البضائع والخدمات المذكورة بشر وط تنافسيه بالنسبة للنوعية
 والسعر والوفرة بالكميات المطلوبة في الوقت اللازم .
- بان يحصل على البضائع والخدمات بما فيها بضائع وخدمات المتعهد لتنفيذ برنامج العمل وذلك حسب اجراءات المناقصات التنافسية الا اذا تم الاتفاق بين الفريقين على خسلاف ذلك . ويجوز ان تؤدى الظروف السائدة من وقت لاخر الى ان عقود التفاوض هي اكثر فائدة من العروض التنافسية البضائع والخدمات بما في ذلك بضائع وخدمات المتعهد ، ويتوجب عدم الامتناع بشكل غير معقول عن منح الموافقة على ذلك الاجراء .
- ص- بان يكون خاضعا لضرائب الدخل الاردنية ويدنعها بالنيابة عن نفسه كما هو منصوص عنه في المادة (١٨) . وعلى المتعهد ان يلتزم بمتطلبات القانون الاردني فيما يتعلق بتقديم البيانات وتقدير الضريبة والاحتفاظ بالدفاتر والسجلات وتقديمها .

الـــادة (٨)

تقييم وتسويسق البترول

٨ (١) الزيست الخام

- أ يتوجب تقييم كل البترول الذي يأخذه المتعهد على شكل زيت خام ، والذي يبيعة المتعهد الى الشركات غير التابعة ، على أساس السعر الصافي المتحقق نوب الاردن الذي يسلمة المتعهد في مقابله .
- ب مع مراعاة المادة ٨ (٢) يتوجب تقييم كل البترول الذي تاخده السلطة على شكل زيت خام او كل البترول الذي يأخده المتعهد على شكل زيت خام ويبيعه الى الشركات التابعة نوب الاردن كما إلى :
- (١) على اساس المعدل العام للسعر الصافي المتحقق الوحده الذي يتم تسلمه عن مبيعات الزيست الخام الذي يصدره المتعهد من الاردن من منطقة العقد الشركات غير التابعة ومبيعات السلطه من منطقة العقد الى الفرقاء الثالثين من غير ذوي العلاقة وذلك خلال التسعين (٩٠) يوما التي تسبق البيع المدكور والذي يعدل كما يلزم حسب النوعية والمدرجة والكثافة ، أو

- (٢) اذا لم تتم اية مبيعات للشركات غير النابعة او الفرقاء الثالثين من غير ذوي العلاقة خلال المدة المذكورة، فيكون على اساس المعدل العام للسعر الصافي المتحقق للوحدة اللي يتم تسلمه عن مبيعات التصدير من الاردن من مناطق عقدية اخرى خلال المدة المذكورة من زيت خام اردني آخر من نوعية ودرجة وكثافة مماثلة، مع الاخذ بعين الاعتبار اية ظروف خاصة تتعلق بتلك المدينة
- (٣) اذا لم تنه اية صفقات كالموصوفة في (١) او (٢) اعلاه ، فيكون على اساس السعر المتحصل فوب ميناء التحميل ، الخليج العربي لزيت خام من نوعية ودرجة وكثافة مماثلة على اساس التنافس الحر في الاسواق الدولية ومع الاخذ بعين الاعتبار تباين اسعار الشحن المطبق على الحالة .
- ج _ يجب التشاور حسب الاصول مع السلطة او المتعهد حسب الحال ، قبل ابرام المبيعات المشار اليهـــا في هذه المادة ٨ (١) سواء بالنسبة للسعر او شروط البيع او العمولات او الشمسرة .
- حـــ يحدد تقييم الزيت الحام بمقتضى هذه المادة ٨ (١) وبمقتضى ٨ (٢) وتقييم الغاز الطبيعي بمقتضى المادة
 ٨ (٥) الاسعار الصافية المتحققة لاغراض تطبيق المعادلة بمقتضى المادة ١٠ (١) .
- ٨ (٢) أ ـــ للسلطة بمقتضى هذه الأحكام وفقط في الظروف الموصوفة في هذه الفقرة ، ان تأخذ وتسوق البترول اللَّي يَكُونُ للمتعهد في غير ما ذكر أن يأخله ويسوقه وفيها عدا الحال التي يتم فيها ربطه بمقتضى الفاقية بيع قائمة ، اذا توفر للسلطة سعر صافي متحقق افضل للزيت الحام المذكور ، فانه على السلطة ان تشعر المتعهد بالملك خطياً في موعد لا يقل عن تسعين (٩٠) يوماً قبل بدء التسليم بمقتضى اتفـــاقية البيع التي تقترحها السلطة . وعلى المتعهد في موعد لا يقل عن لحمسة واربعين (٤٥) يوماً قبل بدء التسليم بمقتضى اتف اقية البيع التي تقترحها السلطة ، ان يشعر السلطة خطياً ما اذا كان ينوي ان يقبل بالسعر الصافي المتحقق الافضل لكمية ومدة تسليم مماثلين . وفي حالة عدم اشعار السلطـــة من قبل المتعهد على الوجه المذكور تسوق السلطة زيت الحـــام المنوه عنه ، الا انه يشترط ان حقوق السلطة المذكورة في التسويق بمقتضى هذه الأحكام وبالنسبة لاية سنة عقدية تقتصر على كميات الزيت الحسام التي تعادل في قيمتها تكاليف التشغيل التي يتكبدها المتعهد للسنة العقدية المذكورة بالاضافة الى كميات الزبت الحسام التي تعادل في قيمتها تكاليف التشغيل التي تكبدها المقاول للسنوات العقدية السابقة الى الحد اللمي تجاوزت فيه تلك الكميات ٤٠٪ من البترول الذي تم انتاجه وتوفيره خلالالسنواتالعقدية المذكورة ولم يستعمل في العمليات البترولية ، ويشترط بالإضافــة للماك ان لا تشمل حقوق السلطة المذكورة في التسويق في اي حال وبالنسبة لاية سنة عقدية كميات من البترول تزيـــــــ عن ٤٠٪ في السنة من البترول الذي يتم انتاجه وتوفيره في السنة العقدية المذكورة ولا يستعمل في العمليـــات البترولية ، ويتوجب أن لا تزيد مدة عقود البيع التي يبرمها المتعهد او السلطة للزيت الحام الملكور عن سنة واحدة (١) بدون موافقة الفريق الآخر الحطية المسبقة .
- ب _ يكون حق السلطة في التسويق حسب احكام المادة ٨ (٢ ، أ) بالاضافة الى حق السلطـــة في تسويق حصمًا من البترول .

- ج يستمر تسويق السلطة للزيت الحام حسبا اشير اليه في المادة ٨ (٢) حتى مرور خمسة واربعين (٤٥) يوماً بعد ان يصبح سعر السلطة الصافي المتحقق على الزيت الملكور أقل افضلية من السعر الصافي المتحقق المتوفر للمتعهد . ولا ينشأ التزام المتعهد في استثناف تسويق الزيت الحام الملكور الاعتدما تعطى السلطة اشعاراً خطياً مسبقاً للمتعهد مدته لا تقلءن خمسة واربعين (٤٥) يوماً برغبتها في عدم الاستمرار بتلك المبيعات . وطالما ان السلطة تسوق الزيت الحام الموصوف في هذه الددة ٨ (٢) ، فان عليها ان تحاسب المتعهد على أساس السعر الصافي المتحقق الألفضل .
- ٨ (٣) لا يجوز للعمولات والسمسرة التي يتم تكبدها فيما يتعلق بالمبيعات المشار اليها في هذه المادة (٨) الحا كانت هناك اية عمولات او سمسرة ، أن تتجاوز النسب المعتادة والسائسدة . ولا يجوز للمتعهد أن يحساسب السلطة على عمولات أو سمسرة بتسب تزيد على أعلى نسبة تم دفعها لبيع الزيت الحام التابع له .
- ٨ (٤) اذا كانت العمليات البترولية تشمل فصل الزيوت الحام من نوعيات و / أو درجات مختلفة ، فان أحكام هذه المسادة (٨) والمسادة (١٠) تنطبق بصورة مستقلة على كل زيت خام مفصول الا اذا اتفق الفريقسان على خلاف خلاف خلاف خلاف المدادة (١٠)

الغاز الطبيعي الغاز الطبيعي

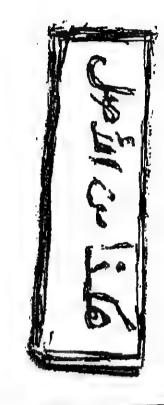
يقرر الفريقـــان بعد التشاور ومراعاة ما يلي طريقة تفييم كل الغاز الطبيعي الذي سيؤخد ويتم تسلمه أو ينقل ويباع حسب الحالة :

- أ ـ في الحالة التي يستغل فيها الغاز الطبيعي ويباع للسلطة ليستعمل في السوق المحلي الاردني ، يتم الاتفاق فيما بين الفريقين على السعر الذي سيدنع للمتعهد . وفي تحديد ذلك السعر يتوجب الاخد بعين الاعتبار السعر الذي يمكن الحصول عليه من المبيع الخارجية ومدة عقد البيع المختص ونوعية الغاز الطبيعي والكميات التي ستباع والأسعار المعقولة للغداز الطبيعي في السوق المحلية وأسعار السوق المعلية المعقولة للمحروقات البديلة او للمصادر البديلة من المواد الحام الهيدروكربوئية الصناعية ، وذلك حسيا تلائم تلك المواد المسوقة الاستعالات المحلية للغاز الحام الذي ينتج ويساع محلياً . وتؤخد في اعتبارات السعر تكاليف الاستكشاف والانتساج والمداولة والنقل والتسهيلات الاخرى اللازمة حتى مكان التسليم ، شريطة أن لا يكون قد تم استر داد تلك التكاليف من عمليات بترولية أخرى .
- ب من المفهوم والمتفق عليه انه بالنسبة للغاز الطبيعي من منطقة العقد الذي سيباع في السوق الاجنبية، يجوز الممتعد إما لوحسده فيا يتعلق بحصته من الغاز الطبيعي أو بالاشتراك مع السلطـــة ان يقوم بالعمليات الضرورية لنقل ومعالجة الغاز الطبيعي بما في ذلك تمييعه اللازم لبيعه في الحارج. ويتوجب القيام بتلك العمليات بمقتضى برنامج عمل مصادق عليه.
- ج يحدد السعر الذي يتقاضاه المتعهد على رأس البئر او عند فلنجة التعبئة او التفريخ في مصنع معالجة الغاز، فوب او سيف للغاز الطبيعي الحام أو للغاز الطبيعي السائل أو لغساز للبترول السائل ، حسب الحالة ، وذلك للتصدير ، بناء على الاعتبارات ذات الصلة بما فيها الاعتبارات التالية :
 - (١) السعر السائد حينتك في الاسواق العالمية للصفقات التنافسية الحرة للمواد المطابقة او المماثلة .
- (٢) السعر المدنوع للمحروقات البديلة او المادة الحام في حالة استعالما كمحروقات أو كادة خام .

- (٣) الاستثمار في مصانع المعالجة والنقل.
 - (٤) مدة العقد .
- (a) كيات و نوعية الغاز الطبيعي .
- (٦) تكاليف الانتاج والمبادلة والنقل ، و
- التعديلات بسبب الموقع الجغرافي اذا كانت واجبة .
- د _ في الحالة التي لا يتوفر فيها سوق اقتصادي لأي اكتشاف للغاز غير المختلط في منطقة العقد والتي لولاها لأمكن استغلاله اقتصاديا، يكون للمتعهد الحق في الاحتفاظ بمصلحته في ذلك المخزون من الغاز الطبيعي لمدة العقد ، شريطة ان يبدأ التطوير خلال ثلاث سنوات من نهاية مدة التنقيب . واذا ثم يبدأ المتعهد التطوير خلال مدة الثلاث سنوات المذكورة ، قانه يكون من حق السلطة ان ثطور المخزونات المذكورة بمقتضى أحكام المادة ١٠ (٢، عج) .

المسادة (٩) الدفعسات

- ١) تدفيع جميع الدفعات التي يلزم هذا العقد المتعهد بدفعها الى السلطة والحكومة الاردنية بدولارات الولايات المتحدة في بنك همان تحدده السلطة ، شريطة أن يحق للمتعهد أن يدفع الدفعات المذكورة بالديناو الاردني الى الحد الذي تتحقق فيه الدنانير من مبيعات الزيت الحام أو الغاز الطبيعي في السوق المحلية في الاردن .
- ٢) الدفع جميع الدفعات المستحقة للمتعهد من السلطة بدولارات الولايات المتحدة في شركة سنترال بنك
 اند ترست ، دنفر ، كولورادو ، الولايات المتحدة الامريكية او في اي بنك احر يحدد لمتعهد .
- إلى المنافع جميع الدفعات التي يتوجب على السلطة دفعها للمتعهد والدفعات التي يتوجب على المتعهد دفعها
 للسلطة بمقتضى هذا العقد خلال ثلاثين (٣٠) يوم عمل تتلو تسلم الفاتورة بها ، او تتلو شهاية الشهر الذي نشأ
 فيه الالتزام بدفعها حيث لا تصل فاتورة بها .
- إنه المتعهد بان يدفع الى السلطة عن حصتها العادية في البترول كلما قام المتعهد بتسويقها ، في اخر يوم من الشهر الذي يسدد فيه مشترى البترول المذكور الى المتعهد .
- ٩ (٥) يكون للمتعهد الحق في 'ن يحتفظ ويستعمل في الخارج اثمان مبيعاته من حصته في البئر ول الى الحد الذي تاليد فيه تلك الاثمان عن متطلبات المتعهد من الدنانير الاردنية والتزامات المتعهد بان يحاسب السلطة بمقتضي هذه الاسحكام. ويتوجب ان يرخص البنك المركزي الاردني مشتريات المتعهد من العملات الاجنبية في المملكة الاردنية الهاشمية الى الحد الذي تتحقق فيه الدنانير الاردنيسة للمتعهد من مبيعاته وعملياته البرولية في داخل المملكه الاردنية الهاشمية وكذلك من تحويلاته من الحارج. ولكون اسعار التحويل الى الدنانير الاردنية ومنها الاسعار التي يأخذ بها البنك الاردني في يوم التحويل.
- ٩ (٣) يكون للمتعهد الحق في ان يعيد الى خارج الاردن استفاراته الراسمالية بما في ذلك الموجودات الرأسمالية التي الحضرت الى المملكة الاردنيسة الهاشمية وازباحها، الا انه يشترط ان تؤلف اتمان المبيعات التي يحتفظ بها في المارج جزءا لا يتجزأ من (المبالغ) المعادة الملكورة ،



٩ (٧) يتوجب ان يسمح البنك المركزي الاردني لمستخدمي للتعهد من غير المواطنين الاردنيين بتحويل توفيراتهم الى العملات الاجنبية الى الحارج وبحد اعلى مقداره خمسين بالمائة (٥٠٪) من الرواتب للتي يتسلمها هؤلاء الموظفون بالدنانير الاردنية .

٩ (٨) تكون جميع عمليات التحويل الاجنبي للمتعهد او مستخدميه خاضعـــة لاحكام قانون مراقبة تحويل العملة والانظمة المعمول بها من وقت لاخر في المملكة الاردنية الهاشمية ، الا اذا نص على خلاف ذلك في العقد .

٩ (٩) تشمل جميع الاشارات في هذه المادة (٩) الى و المتعهد ، المتعهدين الفرعيين غير الاردنيين اللين يعملون في الاردن في العمليات البعرولية .

المادة (١٠) الاتاوة التي تحنفظ بها السلطة وتسويق الانتاج

البترول الذي يتم انتاجه وتوفيره من منطقة العقد

انتاجه وتوفيره ولا يستعمل في العمليات البترولية ، او نسبة مثوية من كل الارباح الصافية المتجمعة بمقتضى هذا العقد كما هي مبينة في المعادلة في المادة ١٠ (١، ج) وتحسب الاتاوة المذكورة عن ايســة سنة عقدية بتحديد النسبة المثويه التي تبلغها تكـاليف التشغيل التي يتكبدها المتعهد لكل العمليـات البترولية بمقتضى العقد حتى نهاية السنة العقدية الملكورة ، من الاسعار المتحققة الصافية المتجمعة التي يتسلمها المتعهد والسلطة من تسويق البترول بمقتضى العقد حتى نهاية السنة العقدية المذكورة . وتقدر المباخ المتجمعة الملكورة يتم حسم الاتاوات التي احتفظت بها السلطة عن السنوات العقـــدية السابقة من الاتاوة المتجمعة التي يتبين ان للسلطة حتى الاحتفاظ بها بموجب المعــــادلة في المادة ١٠ (١، ج) من اجل تحديد مبلغ الاناوة الذي يكون للسلط، حق الاحتفاظ بها عــ ن السنة العقدية ذات العلاقة . ومع مراعاة المادة (٨) من هذا العقد ، يكون للسلطة الحق في ان تأخد وتتسلم البترول عينا بكميات تعادل الاناوة التي لها حق الاحتفاظ بها بمقتضى المعادلة الموصوفة في المادة ١٠ (١ ، ج) ، ويكون للمتعهد الحق في ان يأخد ما يتبقى من البترول عينا . واذا لم تأخســــ السلطة عينا كل او اي جزء من. البترول والذي يحق لها أن تأخذه تسديد الاتاوتها بمقتضى هذه الاحكام والى أن تفعـــل ذلك ، يتسلم المتعهد ويسوق كل البترول المذكور ويحاسب السلطة عليه بالقيمة المحددة حسب المادة ٨ (١).

ج ــ لاغراض الجدول التالي المدرج في هذه الفقرة (ج) من المادة ١٠ (١) ، تحسب ﴿ الارباح الصافية ، من البترول الذي يتم تسويقه من مناطق الانتاج بحسم تكاليف التشغيل المتجمعـــة التي يتم تكبدها فيما يتعلق بالاعمال البترولية من الاسعار الصافية المتحققة التي يتم تسلمها من بيع البترول من مناطق الانتاج . ويتم تحديد النسبة المتوية من البترول الذي يتم انتاجه وتوفيره في منطقة العقد ولا يستعمل في العمليات البترولية او النسبة المثوية من الارباح الصافيسة التي تستحقها السلطة كــــأتاوة ويمقتضى هذا العقد ، حسب الجدول التالي ، على انه من المفهوم ان الجدول المدرج ادناه يبين مقاييس متدرجة

| 1 • 1. L. | | |
|--|---|--|
| « ۱۳ من الارواح الصافية « ۱۳ من البترول (۱۳ من البترول (۱۳ ۲ ۲ ۲ من البترول (۱۳ ۲ ۲ ۲ من البترول (۱۳ ۲ ۲ ۲ ۲ ۲ من البترول (۱۳ ۲ ۲ ۲ ۲ ۲ ۲ من البترول (۱۳ ۲ ۲ ۲ ۲ ۲ ۲ ۲ ۲ ۲ ۲ ۲ ۲ ۲ ۲ ۲ ۲ ۲ ۲ | | الاتاوة التي تحتفظ بها السلطة على اساس الارباح الصافية او الاتتاج الاجمسالي |
| ŗ | • | C· Cr |

| ۱۳۲٪ من البقرول ۱۳۳٪ من البقرول ۱۶٪ من | الاتاوة التي تحتفظ بها السلطة على السام الارباح الصافية أو الاتتاج السام الارباح الصافية أو الانتاج | * \$ % من الوبع الصافي الاثرول | الاتاوة التي تحفظ بها السلطة على اساس مع الارباح الصافية أو الانتساج الاجهالي م |
|--|--|--|--|
| 13% 13% 13% 13% 13% 13% 13% 13% | ته تكاليف العشفيل المتجمعة التي يتكيدها المتعهد بالمقارف من مع الاسعار الصافية المتحققة المتجمعة الناتجة من يع البترول من مناطق الانتاج. | مفو ولكن اقل من ٤٠٠٪ ٤٠٪ ٢٤٪ ٢٤٪ ٢٤٪ ٢٤٪ ٢٤٪ ٢٤٪ ٢٤٪ ٢٠٥٪ ٢٠٠٪ ٢٠٥٪ ٢٠٥٪ ٢٠٥٪ ٢٠٥٪ ٢٠٥٪ ٢٠٥ | نسبة فكاليف التشغيا المتجمعة التي يتكبدها المتعهد بالمقسارنة مع الاسعار الصسافية المتحققة المتجمعة الناتجة من بيع البترول مسن مناطق الانتاج. |
| امخر من ۲۵۰۰ وستی ۲۵۰۰ وستی | ستوى الاتتاج لكل الزيت المام الملتى بتم انتساجه وتوفيره مز سناطق الانتاج . (عدد الميراميل/ياليوم) | انگومن ۵۰۰ د ۱۲۰ وسی ۲۰۰۰ می ۱۸۰۰ | مستوى الانتاج لحل الزيت الحام اللكي يم أنتسباجه ونوفيره مر مناطق الافتاج . (عدد البراميل / ياليوم) |

١٠ (٢) الغاز الطبيعي

أ _ يجوز ان يحرق اي غاز طبيعي يتم انتاجه من منطقة العقد الى الحـــد الذي لا يستعمل فيه في العمليات الملذكور الى الحد اللي لا يلزم فيه الغاز الطبيعي لانجاز الحد الاقصى من الاسترداد الاقتصادي للبترول بعمليات استرداد ثانوية بما في ذلك اعادة الضغط او الحقن .

تطبق الاتاوة التي تحتفظ بها السلطة عن كل مستوى انتاج كمــــا بين في المعادلة السابق ذكرها فقط

العائدة لكل مستوى انتاج كما حدد في هذه المادة ١٠ (١، ج). ويتضمن الملحق و د ي لهذا العقد

اول كانون ثاني او تموز او قبل ذلك ، وتحدد الكمية التي تختار اخدها عينا ، ويكون الاشعار المذكور

ساري المفعول لمدة الستة اشهر التي تبتدىء في الاول من نيسان او تشرين اول التالي، حسب الحال،

الا انه يشترط ان لا يؤثر الاختيار المذكور في التنفيذ الصحيح لاي عقد بيع للزيت الحجامالذي تمانتاجه

في منطقة العقد المذي يكون المتعهد قد ابرمه قبل الاشعار بالاختيار المذكور وتكون السلطة قد اعلمت

به. ويعتبر التخلف عن اعطاء ذلك الاشعار بينة قاطعة على ان السلطة قد اختارت ان تأخذ عينا . ولا

د _ اذا اختارت السلطة ان تأخد كــــل اتاوتها او اي جزء منها عينا فعليها ان تشعر المتعهد بذلك خطيا في

والمكون جزءًا منه مثلاً على الاحتساب لاغراض هذه المادة (١٠) .

ب. يجوز للمتعهد ان يعتبر معالجةالغاز الطبيعي والاستفادة منه سواء للتصدير او للاغراض المحليةاقتصاديا، وان يعمل في معالجته والاستفادة منـــه بالاضافة الى ذلك المستعمل في العمليات الثانوية . وتتم معاملة جميع التكاليف والاير ادات الناتجة عن المعالجة والاستفادة والتصدير او البيع للغاز الطبيعي على اساس مماثل لما هو منصوص عنه في هذا العقد بالنسبة للعمليات البترولية والتصرف بالزيت الحام ، ولا يجوز اجماله مع الزيت الحام في تحديد توزيع البّرول بين السلطة والمتمهد مع مراهاة ما يلي : ـــ

عندما ببت في قسمة الغاز الطبيعي بين السلطة والمتعهد بمقتضى المادة ١٠ (١ ، ج) ، يعطى للزيت الحام معادلة براميل بضرب الالف قدم المكعبة من الغاز الذي ينتج بالكسر و أ ، على و ب ، بحيث يكون وأ ، السعر المتحقق للالف قدم المكعبة من الغاز ويكون وب، السعر الصافي المتحقق لبرميل الزيت الحام من منطقة العقد كما حدد في المادة ٨ (١) :

على ذلك الجزء من الانتاج الذي يكون ضمن حدود مستوى الانتاج المذكور ، ويتم تحديد الاتاوة التي تحتفظ بها السلطة عن اي مستوى انتاج يزيد عن ٥٠٠٠ برميل في اليوم خلال السنة العقدية بجمع الاتاوات المستحقة الدفع عن كل مستوى انتاج بالتتالي وانتهاءا بالكمية التي تم انتاجها . ولهذا الغرض يتم تحديد تكاليف التشغيل المخصصة لكل مستوى انتاج لاية سنة عقدية بقسمة جميع تكاليف التشغيل لتلك السنة على مجموع البر اميل التي تم انتاجها وبيعها في تلك السنة ، وضرب الحاصل بكميـــة الانتاج

يجوز ان يتم اي بيع من حصة السلطة من البترول من قبل المتعهد لمدة تزيد عن اثني عشر (١٢) شهراً بدون موافقة السلطة .

ج - في الحالة التي يعتبر فيها المتعهد معالجة غاز طبيعي مكتشف والاستفادة منه غير اقتصاديين ، يجسوز للسلطة ان تختار اخد الغاز الطبيعي المذكور والاستفادة منه والذي سيحرق لـــولا ذلك طالما ان ثلك العمليات لا تعرقل عمليات المتعهد البترولية بشكل غير اصولي او تسبب له خسائر مادية ، وتكسون جميع تكاليف اخد ومبادلة الغاز الطبيعي المذكور على حساب ومسؤولية السلطة لوحدها .

۱۰ (۳) اذا تم انتاج الزيت الخام والغاز الطبيعي من منطقة العقد ، فانه يجوز للمتعهد ان يسترد جميد تكاليدف تشغيله سواء من الزيت الخام او الغاز الطبيعي او من كليها حسب الاحراف الدولية المتعلقة بدلك ، ولكن لا يجوز له ان يسترد اكثر من مجموع تكاليف تشغيله من المصادر المذكورة جمهمها حتى لا يحدث استرداد مزدوج للتكاليف .

المادة (١١)

الدفساتر والحسابسات وتدقيقهسا

١١ (١) يكون المتعهد مسؤولا عن الاحتفاظ بدفاتر وحسابات كاملة بمساعدة السلطة ، تبين جميع تكاليف التشغيل وكذلك الاموال التي يتم تسلمها من بهيع البترول حسب اعراف واجراءات صناعة البترول الحديثة كما هي موصوفة في الملحق (ج). ويجب الاحتفاظ بالدفاتر والحسابات المذكورة باللغة الانجليزيـــة وبدولارات الولايات المتحدة . ويجب الاحتفاظ بها ماديا في الاردن .

١١ (٢) يكون للسلطة وممثليها المفوضين الحق في الاطلاع والتدقيق على دفاتر وحسابات المتعهد المتعلقة بهذا العقد لاية سنة مائية وذلك خلال مدة سنة واحدة (١) تتلو نهاية السنة المائية المذكورة. ويجب اتمام التدقيق المذكور خلال اثني عشر (١٢) شهراً بعد بدئه. واذا كان هناك اي اعتراض فيجب تقديمه خطيا خلال الستين (٢٠) يوما التالية لائمام الندقيق المذكور، ويعتبر عدم تقديم الاعتراض الحطي خلال المدة المنوه عنها تثبيتا المسحة دفاتر وحسابات المتعهد.

المادة (۱۲)

حق الاستيلاء

۱۲ (۱) يجوز للحكومة في حالة الطواريء الوطنية بسبب الحرب او التوقع الوشيك للحرب او العوامل الداخلية ان تستولي على كل الانتاج في منطقة العقد او جزء منه وان تطلب من السلطة والمتعهد ان يزيدا ذلك الانتساج الى الحد الاقصى المكن ، وللحكومة في الحالة المذكورة ايضا ان تستولي على حقل الزيت نفسه وعلى مصائع المعالجة والمصافي اذا وجدت واذا لزم ، الا انه بشترط ان لا يستمر الاستيلاء المذكور بعد مسدة الطواريء المذكورة .

١٢ (٢) لا يجوز أن يتم الاستيلاء الموصوف في المادة ١٢ (١) بدون الاشعار الخطي للسلطة والمتعهد أو لممثليهما ، ودون أعطاء الفرصة لما لاجراء المفاوضات المعقولة فيا يتعلق باجراءات الاستيلاء وذلك لحاية حقل الزيت وتجنب الاضرار بمصالحها واستثاراتها .

١ (٣) يجوز أن يتم الاستيلاء على الانتاح بامر وزاري . ويتم الاستيلاء على حقل الزيت نفسه أو على مصنع المعالجة أو المصفاة بامر ملكي .

' ٤) في حالة اي استيلاء كالمنصوص عنه ، يترتب على الحكومة ان تعوض السلطة والمتعهد بنسبة مصالح كـــل منهما بمقتضى هذا العقد عن كل الزيت الخام والغاز الطبيعي الذي يؤخذ خلال مدة الاستيلاء مقيم بقيمـــة السوق العادلة مع جميع الاضرار الني تنتج عن الاستيلاء ويجري تسديد جميع المخاسر والاضرار بعملسة مقبولة للسلطة والمتعهد في فترات سنوية على الاقل.

١٢ (٥) لا يجوز ان يعتبر ما جاء في هذا العقد تفويضا في مصادرة اموال ومصالح الساطة او المتعهد في منطقة العقد.

١٢ (٦) في الحالة التي لا تتحمل الحكومة لاي سبب التزاماتها المفروضة عليها في هذه المادة (١٢) سواء بسن قانون او يغيره ، تلتزم السلطة بتحمل تلك الالتزامات وتنفيذها .

(14) 5041)

القانون والتحكيم

١٣ (١) تخضع احكام هذا العقد للقوانين الاردنية السارية المفعول من وقت لاخر ونفسر حسب احكامها عشريطة
 ان لاتعتبر عناوين مواد هذا العقد حزءا من احكامه ولا تؤثر في تفسيرها .

١٣ (٢) اذاتمت المصادقة على هذا العقد بقانون اردئي يسن بعد توقيعه ، فان احكام هذا العقد مع مراعاة احكام الله القانون المذكور ، تسود على احكام اي قانون او نظام سارى المفعول من وقت لاخر في المملكة الى الحدالذي تكون فيه الاحكام الاخيرة غير متفقة مع احكام هذا العقد .

٣١.١٣) على السلطة والمتعهد ان يجتمعا بشكل دوري لبحث تنفيد العمليات للبترولية التي يشملها هذا العقد .وعليهما ان يبدلا كل جهد لحل اي مشكنة تنشأ عن ذلك وديا .

١٠ (٤) اذا نشأت اية نزاعات بين السلطة والمتعهد فيا يتعلق بهذا العقد او تفسير او تنفيد اي من مواده ولم يكسس بالامكان تسويتها وديا ، فانها تحال الى التحكيم . وتعين السلطة من جهة والمتعهد من جهة اخرى محكسا واحدا ويبلغ الواحد منها الفريق الاخر . ويعين هذان الهكان محكما ثالثا . واذا تخلف اي من الفريقين عسن تعيين محكم خلال ثلاثين ر ٣٠) يوما بعد تسلم طلب خطي بدلك ، فان ذلك الحكم يعين من قبدل رئيس خرفة التجارة الدولية بطلب من الفريق الاخر الا اذا انفق الفريقان على خلاف ذلك . واذا لم يتمكن الهكان الاوليان المعينان على الوجه المذكور انفا من الالفاق على محكم ثالث خلال الثلاثين (٣٠) يوما التالية لتعيين المحكم الثاني، فان المحكم الثاني، فان الحكم الثاني، فان المحكم الثاني، فان الحكم الثالث يعين من قبل رئيس غرفة التجارة الدولية بطلب من اي من الفريقين الا اذا اتقى الفريقان على خلاف ذلك . واذا تخلف محكم عن العمل او لم يتمكن منه ، فانخلفه يعين بنفس الطريقة التي عين بها الحكم السلف ه

١٣ (٥) يكون قرار اغلبية المحكمين نهائيا وملزما للفريقين ه

١٣ (٣) غيما عداما نص على خلافه في هذه المادة (١٢) ، يتم التحكيم طبقاً لقواهد تحكيم غرفة التجارة الدواية

١٣ (٧) يتم اجراء التحكيم المنصوصه عنه في هذا العقد في الاردن الا اذا تم الاتفاق بين الفريقين على خلاف ذلك.

Spill Co 36

المادة (١٤)

شرط المحافظةعلى الاسرار

١٤ (١) يترجب الاحتفاظ بسرية كل المعاومات والمعطيات المتعلقة بمنطقة العقد والعمليات المنصوص عنها في هما العقد الا الى الحد الضروري لالتزم كل ن الفريقين بالقوانين والانظمة لاية حكومة او وكالة من وكالاتها او حوالة الاسهم التي يلتزم بها الفريق. الا ان هذه الاحكام لاتحول دون افشاء السلطة او المتعهد المعلومات والمعطيات الملككورة الى مستخدميه ومتعهديه الفرعيين وشركاته التابعة ومستخدميهم او الى خلفائه المتوقعين او اللدين يتوقع التنازل فم او مستخدميهم. وفيا عدا مانص عليه اعلاه لا يجوز افشاء المعلومات والمعطيات الملكورة الا مجوافقة الفريق الاخر الخطيه.

المادة (١٥)

القوة القيامرة

- (١) همفى المتعهد أو السلطة حسب الحال، من التنفيذ بمقتضى هذا العقد اذا حالت دون ذلك التنفيذ الافعال الالهية أو أو أو أو أو أمر أو قوانين أو أنظمة أو توجيهات الحكومة أو أي من سلطاتها المختصة أو الحرب المعلنة أو غير المعلنة أو التمرد أو الشغب أو الاضطراب المدني أو الاضرابات أو الاغسلاق أو البرق أو الانفجار أو الحريق أو الزلزال أو أي سبب خارج عن ارادة الفريق الذي يدعي بحدوث القوة القساهرة ، بما في ذلك و بدون حصر عدم التمكن من الحصول على المواد أو الآليات أو التأخر في ذلك لسبب من الأسباب المذكورة آنفا أو لأسباب أخرى خارجة عن الارادة المعقولة للمتعهد أو السلطة حسب الحال ، غير انه يشترط على المتعهد أو السلطة حسب الحال ، غير انه يشترط على المتعهد أو السلطة حسب الحال ، في التنفيذ خدلال مدة معقولة بعد أز القائق .
 - ١٥ (٣) اذا تأخرت العمليات البترولية أو تقلصت أو منعت للأسباب المذكورة أعسلاه ، فان مدة تنفيذ الالتزامات التي أثر فيها ذلك ومدة المرحلة السارية من مراحل العمليات البترولية ومدة العقد وجميع الحقوق والالتزامات بمقتضى هذا العقد تمدد لمدة مساوية للمدة التي يستلزمها تأخير أو تقليص أو منع العمليات .
 - (٣) على الفريق الذي تتأثر مقدرته على تنفيذ التزاماته على الوجه المذكور أعلاه أن يبلغ الفريق الآخر بالملك خطياً
 على الفور مبيناً السبب ، وعلى الفريقين أن يبذلا كل ما في وسعهما على الوجه المعقول لازالة السبب .
 - ١٥ (٤) تعتبر أية تكاليف يتكبدها المتعهد خلال توقف التنفيذ بسبب القوة القاهرة كما هو مشروط في المادة ١٥ (١)،
 تكاليف تشغيل ، شريطة أن لا يحق للمتعهد أن يتقدم بأية مطالبة بتلك التكاليف ضد السلطة .

المادة (١٦)

لغسة العقسد

١٦ (١) حرر أهذا العقد بالعربية والانجليزية ويتساوى النصان في صحتهما . واذ نشأ نزاع وأحيل الى التحكيم فائه على المحكمين ان يستنتجوا نية الفريةين من كلا النصين :

المادة (۱۷)

الاشعارات

١٧ (١) تعتبر الاشعارات والرسائل التي يستلزم أو يسمح باعطائها بمقتضى هذا العقد أنها أعطيت اذا أرسلت خطياً باليد أو بواسطة البريد أو بواسطة رسالة التلكس أو التلغراف المدفوع عنها مقدماً ، والمعنونة بشكل ملائم كما يلي : _

الى السلط

(١) باليد أو بالبريد :

سلطة المصادر الطبيعية

ص.ب.(٧)

عمان ، الأردن

لنظر نااب الرايس

التلغراف: نــرى ــ الاردن

بالتلكس:

(١) باليد أو بالبريد:

په بید او په نوریه . فیلون اکسبلوریشن کورېورىشن

۱۷۰۰ پرودوري ، سویت ۲۲۱۲/

دنفر ، كولورادو ۸۰۲۰۲ ، الولايات

المتحدة الامريكية

لنظر : دون ك هندرسون

(۲) بالتلغراف ;

(۱۲) بالتلکس : تي دېليو اکس ۹۱۰۹۳۱۲۲۸۲

فيلون دى في آر

١٧ (٢) يوافق الفريقان بمقتضى هذا العقد على التنازل عن حقيهما في ابلاغ وتبلغ الاخطارات العدلية ه

١٧ (٣) يجوز لكل من الفريقين أن يغير عنوانه أو عناوينه باشعار التغيير خطياً الى الفريق الآخر .

المادة (١٨)

ضراثب اللخمل الاردنية

١١ (١) يخضع المتعهد لضرببة الدخل الاردنية ويلتزم بدفعها بنسبة خمسين بالمائة (٥٠٪) من ارباح المتعهد الخاضعة الفرية المنظرية المتأتية من جميع عملياته الاستخلاصية في الاردن ، بما في ذلك العمليات البترولية بمقتضى هذا العقد وتحسب الضريبة المذكورة وتدفع حسب قانون ضريبة الدخل الاردنية رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ (المنشور في الجريدة الرسميسة العدد رقم ١٩٦٤) ، كسا عدل بالقانون المؤقت رقم (١٣٠) لسنة ١٩٧٥ (المنشور في الجريدة الرسميسة العدد رقم ١٩٥١ بتاريخ ١ آذار ١٩٧٥) ، فيا عدا أن به الاتاوة التي تحقفظ بها السلطة بمقتضى هذا العقد لا تحسم من ضريبة الدخل التي يترقب على المتعهد دفعها ، وعند احتساب الارباح الخاضعة للضريبة تحسم جميع النفقات التي يتكبدها المتعهد بما فيها تكاليف التشفيل في نفس سنة الانفاق ، ويسمح بتدوير الخسائر بدون قيد على المبالغ المسموح بها في آية بمنة تدوير (مع الانجمل التدويرات لاية سنة يجب أن لا تتجاوز اللخل الخاضع للضريبة عن تلك السنة التدويرية) أو على عدد السنوات التي يمكن للخسائر المذكورة أن تدور اليها .

١٨ (٢) لدى اشعار المتعهد بنفس الطريقة المنصوص عنها في المادة ١٠ (١١ ، د) يجوز للحكومة ان تطلب دفع التزام المتعهد الضريبي بالنسبة للضريبة التالية بالزيت الحام كايا او جزئيا . وفي هذه الحالة يتم تقييم الزيت الخسام المستعمل للغرض المذكور بنفس الطريقة المنصوص عنها في المادة ٨ (١ ، ب) بالنسبة للمبيعات الشركات التابعة ، ويتم التقييم اعتبارا من ناريخ الدفع عينا الى الحكومة . ويتم اثبات التزام المتعهد باحكام هذه المادة (١٨) والمادة ٧ (٢ ، ص) ، بان تسلم الحكومة ايصالا رسميا الى المتعهد خلال تسعين (٩٠) يرما مسن بهت تقديم جميع البيانات اللازمة وايصال اصتلام الدفع من قبل الحكومة ، على ان يخضع ذلك للتداثيق النهائي .

١٨ (٣) يجوز للحكومة ان تطلب تقدير ودفع النزام المتعهد بضريبة الدخل عن اية سنة عقديـــ على اقساط خلال السنة العقدية الملدكورة وعلى فترات لا تتكرر اكثر من مرة واحدة في الشهر كما تطلب الحكومة. وللإغراض الملدكورة يحتسب المتعهد النزامه بضريبة الدخل على اساس الكيات المقدرة والمبالغ المحسوية كما هو منصوص عنه في المادة ٣ (٤) من اجراءات المحاسبة وعلى اساس شروط العقد او العقود المبرمـــة من قبل المتعهــــ او السلطة لبيم البترول من منطقة العقد خلال السنة العقدية الملدكورة ، مع مراجعتها خلال ثلث السنة العقدية والاخد بعين الاعتبار اية تعديلات في الدخل المقدر والنفقات المقدرة لتلك السنة . ويحسب الانتزام بضريبة الدخل السنة العقدية نهائيا في نهاية للك السنة حسب احكام القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ كمـــا تم تعديله بالقانون المؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ كمـــا تم تعديله بالقانون المؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ كمــا تم تعديله بعين الاحتبار دفعات ضريبة الدخل التقديرية التي تمت بالنسبة للالتزام الملكور بضريبة الدخل والمنات ضريبة الدخل المقديرة التقديرية الذي تمت بالنسبة للالتزام بالمبريبــة المناك السنة ، فان تلك دفعات ضريبة الدخل المقديري بضريبة الدخل السنة العقدية التالية حسيا مختاره المتعهد، ويتم النات الترام المتعهد الوتحسب من الالتزام التقديري بضريبة الدخل السنة العقدية التالية حسيا مختاره المتعهد، ويتم النات النات المترام المتحديد العصال ويتم غلال تسلم الحكومة المعمهد المصالا ويتم المنات النات النات المنات النات النات

وشهادة على ذلك ابرم ممثلا الفريقين المفوضين حسب الاصول هذ العقد ووقعا عليه في هذا اليوم ١٨ تموز من سنة ١٩٧٧ ، في عمان ، المملكة الاردنية الهاهمية .

(توقيع) بالنيابة عن سلطة المصادر الطبيعية الاردنية

بحضور الدكتور هشام رفعت هاشم

المهندس احمد دخمان

(توقیع) بالثیابة عن شرکة دون هندرسون فیلون اکسبلوریشن

بمضور امين الحسن

الملحق (١)

الوصيف القالوئي لمنطقة العقد في المملكة الاردنية الهاشمية

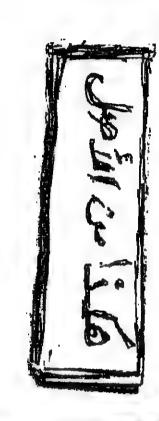
النقطة و أ ، هي تقاطع ٠٠ " ١٥ " ٣٦ خط الطول الشرق مع الحدود الاردنية السورية الدواية . "

من النقطة « أ ، جنوباً وهلى طول ال ، "٣٠٦٥" من دائرة خط الطول ميربديان الشرقي الى النقطة وب ، ومن هناك غربا على طول ال ، "٣٠٥٥ " من الشرقي) ، ومن هناك غربا على طول ال ، "٣٠٦٥ " خط الطول الشرقي) ، ومن هناك غربا على طول ال ، "٣٠٤٥ " ومن هناك جنوبا على طول ال ، "٣٠٥٥ " دائرة خط الطول مريديان الشرقي الى النقطة و د ، (٢٠٠٥ " ١٠٥٠ " خط الطول مريديان الشرقي الى النقطة و د ، (٢٠٠٥ ٥٠ " ألشها لي النقطة و ه ، تقاطع الحط الموازي ، ٣٠٥٥ " ومن هناك غربا على طول الحط الموازي ، ٣٠٥٥ " الشها لي النقطة و ه ، تقاطع الحط الموازي ، ٣٠٥٥ " الشها لي مع خط الهدنه المؤرخ في ٣ نيسان ١٩٤٩ . ومسن هناك شما لا على طول خط الهدنه المؤرخ في ٣ نيسان ١٩٤٩ الى تقاطع الحط المركزي للبحر الميت والشبكة الفلسطينية الحط الشها لي ، ومن هناك شها لا على طول الشها لي ، ومن هناك شها لا على طول الحط المركزي للبحر الميت والحط المركزي للهورية الدولية ، ومسن هناك شرقا على طول الحلول المركزي للبحر الميت والحولية المولية المن النقطة و أ » .

الملحق (ب

ر منطقة العقد).

البحر الميت ، وادي الاردن منطقة المرتفعات الشمالية



Spill Collins

الملحق (ج)

اجراءات المحاسبة

المادة (١) ــ احكام عامه

۱ (۱) تعساريف

ينوجب تبني اجراء المحاسبة هذا والتقيد به في قنفيذ النزامات المتعهد بمقتضى هذا العقد ،

۱ (۲) الحسابات والبيانات

يتوجب الاحتفاظ بقيود ودفاتر المتعهد الحسابية حسب انظمة المحاسبة المقبولة وللعترف بها عموما والمتمشية مع اعراف واجراءات صناعة البترول الحديثة .

المادة (٢

كاليف التشغبل

٢ (١) على الفرية بن ان يحتفظا بحساب لتكاليف التشغيــــل تبين فيه جميع تكاليف التشغيل التي يتــــم تكهدها فيها يتعلق بالعمليات البتروليـــة بمقتضى العقد . ومع عدم الاخــــــلال بعمومية تلك الاحكام لكون التكـــاليف والمصروفات المسموح بها .

٢ (٢) نفقات الموظفين : ـــ

جميع المدفوعات التي تنسم تأديتها او النفقات التي يتم تكبدهـــا لتغطية روائب واجور موظفي المعهد المستخدمين مهاشرة أو"بالاعارة والعاملين في الاردن سواء كان ذلك بصورة مؤقفـــه او مستمرة فيها يتعلق بالعمليات البقرولية التي تنفذ بمقتضى هذا المقد بما في ذلك منافع الحدمة المعتادة

٧ (٣) النفقات العامــة والإدارية

- أ روا تب ونفقات موظفي المتعهد اللهين يخدمون في العمليات البترولية واللهين لا يخصص وقتهم مباشر المشاريع المختصة ، والكاليف صيالة وتشغيل مكتب اداري عام العمليات البترولية والمكاتب الفرعية الضرورية في الاردن و
- بسجل المتعهد لفقات ادارية معقولة للدمات محددة يؤديها المتعهد والشركات العابعة للعمليات البترولية
 بمقتضى العقد، بحيث تمثل للك النفقات التكاليف المقدرة للخدمات التي لؤدي لمنفعة العمليات البترولية
 كما هو محدد في دراسة مفصلة وسيتشاور المتعهد مع السلطة من وقت لاخر فيا يتعلق بعلك التكاليف د
- ج يسمح بالنفقات العامة المنصوص عنها في دب، اعلاه كتعويض عن اية تكاليف او نفقات تتعلق بوقت مدراء المتعهد وموظفيه التنفيذيين ومستخدميه الذين يقيمون في المكتب الرئيسي ، وعن اية تكاليف لللك المكتب الرئيسي ، وعن اية تكاليف لللك المكتب الرئيسي ، وعن اية تكاليف لللك المكتب الرئيسي وعن الحصول على المواد والاليات والمؤن واستخدام الموظفين والمساعدة في الامور المائية والمحاسبية والتوظيفية والقانونية والهندسية العامة وغيرها من الامور التي تستار مها العمليات بمقتضى هذا المعقد وتعتبر بصفة عامة داخلة في نطاق الادارة والاشراف و

٢ (٤) المباني

تكاليف البناء وتكاليف الصيانة وما يتعلق بها واقساط بدلات الايجار المدفوعة عن جميع المكاتب والبيوت وللستودعات والمبائي النموذجية بمسا في ذلك تسهيلات الاسكان والترفيه للمستخدمين ، وكلفة الاليسات والاثاث والاشياء الثابتة والمؤن الضرورية لنشغيل تلك المباني والتسهيلات التي محتفظ بها المتعهد في الاردن في تنفيذ التزاماته بمقتضى هذا العقد .

٢ (٥) الاليات وبدلات الايجار

تكاليف الاليات والماكينات والمواد والاشياء والمؤن والتسهيلات المشتراه او المزودة للعمليات البترولية والني انتقلت ملكيتها الى السلطة ، وبدلات الايجار او التعويض المدفوع او الذي يتم تكبده لاستعمال اية آليات او تسهيلات ضرورية في تنفيذ العمليات البترولية .

٢ (٦) النقـــا

نقل اي من موظفي المتعهد الاجانب والاردنيين بين الاردن والبلاد الاخرى حسباً بلزم للعمليات البتروليسة بمقتضى بمقتضى العقد ، ونقل الاليات والمواد والمؤن بين البلاد الاخرى والاردن للعمليات البترولية المنفذه بمقتضى هذا العقد بما في ذلك تكاليف التعبئة والسمسرة والتأمين والمصاريف التابعة الاخرى .

٢ (٧) خدمات العقـــد

تكاليف خدمات العقد ومستخدمي العقد والحدمات التي يتم شراءها عليها من فرقاء ثالثين ،

٢ (٨) التأمين والمطالبــات

- الاقساط المدفوعة عن التأمين المطلوب للعمليات البترولية فيا يتعلق اللفزامات المتعهد بمقتضى العقد ،
 مع جميع المصروفات التي يتم تكبدها ودفعها تسديداً لكل أو أي مسن المخاص و المطالبات والاضرار
 والاحكام وغيرها من النققات بما في ذلك الحدمات القانولية التي لا يتم استردادها من المؤمن لديه .
- ب حميع المصروفات الفعليسة التي يتم تكبدها ودفعها من قبل المتعهد تسديداً لكل او اي مسن المحاسر والمطالبات والاضرار والاحكام وغيرها مسن النفقات بما في ذلك الرسوم المتعلقة بالتزامات المتعهد بمقتضى هذا العقد ، وذلك اذا لم تكن مغطاة بالتأمين ،

۲ (۹) المصروفسات الاخرى

٢ (١٠) الاستثناءات من لكاليف التشغيل:

لا يجوز ان تشمل تكاليف التشغيل ايا من النفقات المدرجة ادناه سواء كان ذلك بطريقة مباشرة او كجزء من اية تكاليف او نفقات اخرى :

- أ _ المصروفات المتعلقة بتنظيم هذا العقد و / او التفاوض بشأنه و / او التوقيع عليه و / او التصديق عليه، بالتكاليف والنفقات المتعلقة بتأسيس او تكوين اية شركة فرعية او ثابعة او اية تركيبات للمشاركة يتم اتخاذها او ابرامها .
 - ج ـ تكاليف ونفقات التحكيم .
 - د ــ الفوائد على اية اموال يتم استلافها للعمليات البترولية .

المادة (٣) اساس الكلفة

٣ (١) الحدمات الفنية

تحسب أسبة عادلة للتكاليف عن الخدمات الفئية التي ينفذها المتعهد او الشركات التابعسة له لمنفعة العمليات البترولية المنفذة بمقتضى هذا العقد مثل تحليل الغاز والماء والعينات اللبية وغير ذلك من التحليلات والاختبارات شريطة ان لا تزيد تلك التكاليف على التكاليف السائدة او التي تحسبها شركات الحدمات الفنية الحارجية •

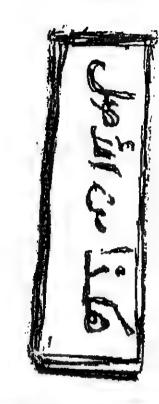
۳ (۲) شراء المسواد

تحسب المواد والاليات المشتراه والحدمات المستجلبة للاستعمال في العمليات البترولية المنفذه بمقتضى هلماالعقد على حساب تكاليف التشغيل. وبهشمل السعر تكاليف كرسوم السمسرة للتصدير وتكاليف النقسل ورسوم التحميل والتفريخ ورسوم الترخيص المرتبطة بالحصول على المواد والاليات والمخاسر في الترائزيت غير المغطاه بالتأمين والى الحد الذي لا تكون فيه السلطة قد تحملته وسددته.

٣ (٣) تحسب تكاليف التشغيل التي يتم تكبدها قبـــل تاريخ اول اكتشاف تجاري على حساب تكاليــف التشغيل
 ابتداء من السنة الاولى للاكتشاف التجاري .

وتحسب تكاليف التشغيل التالية على حساب تكاليف التشغيل في السنة التي يتم تكبدها .

المنافعة المتحقة المتعلق التشغيل ومستويات الانتاج وعمل الاسعار الصافية المتحقة لاية سنة عقدية في اول تلك السنة ، وتضاف تكاليف التشغيل والاسعار الصافية المتحققة المقدرة على الوجه المذكور الى كسل تكاليف النشغيل التي تكيدها والاسعار الصافية المتحققة التي تم استلامها على التوالي ، فيما يتعلست بعمليات البترول حتى نهاية السنة السابقة من اجل تحديد الاتاوة التي يكون السلطة حتى الاحتفاظ بها عن السنه التالية بمقتضى المعادلة المدرجة في المادة ، ۱ (۱ ، ج) من العقد . وتم مراجعة تكاليف التشغيل ومستويات الانتاج اليومي الصافية المتحققة المذكورة لتلك السنة كل ثلاثة اشهر محلال السنة المذكورة على اساس مستويات الانتاج اليومي خلال كل ربع سنة وتعدل الاتاوة التي احتفظت بهاالسلطة محلال السنة المذكورة كما يترضح تعالى المحتويات الانتاج والاسمار وعسب الاتاوة النهائية السلطة حال انتهاء كل سنه عندما تتحقق معرفة تكاليف التشغيل ومستويات الانتاج والاسمار الصافية المتنافية المسابقة المعافقة المعافقة



دولار ۱۱۵۸ د ۱ (۱۱۱ه د ۲) ۱۹۵۸ د ۲ه دولار محدید الاتارة ۷۰ کرهه ۲۰۲۷ (۲۰۲۶) الملحق (د) مثل عسلى الاحساب المعلق باقتسام الدخ دولار دولار الاحساب عن ١٩٧٧–١٩٧٩ نتاطات السنة الحسالية 11,000 (10,010,6) (13,010,1) (13,000,1) دولار دولار

مثل على الاحساب – الفرافسات ۱) احياطي من (٥٠) مليون يرميل، (١٥) سنة لاسترداد التكاليف: ۲) التكاليف الشغيلية التي يتكبدها المعهد تساوي ١٠٠٠، ١٤ ٢ (٥٧ دولارا . ۲) التكاليف قابلة التتزيل في سنة الانفاق لاغرافي قانون المضرية الاردفية .

ويكون قستعهد الحق في الدخل الفائم من المشروع محسوما منه الافاوة المدفوعة للسلطة ، ولكنه يكون اينم

في (١) اتاوة متغيرة على اساس تكاليف للشغيل الشجمعة التي يتكهدها المتعهد ﴿٢)ضربية دخل تبلغ ٥٠ بالمائة على دخل المععهد الخاضع للمضوي يكون السلطة الحق فج ملنا المشروخ.

المجدح فولار ١٨٢ر٥٧ ۱۹۷۹ نشاطات السنة المسالية مولار ۱۹۰۹ ۱۹ 130cm 18,8Y. ceke ceke دولار ۱۷۷۲ره۱ نشاطات السنة الحالية دولار ۲۷۳ره۱ ورلار ۱۲ر۱۲ ورلار ۱۲ر۱۲ 141 نعاطات هسنة الحسالية 11014 Vor18 مولار مولار ارباح المتعهد بعد الضرية الالاصة—الاقتسام|لسنوي للايرادات التقدية

| <u> </u> | - | | | <u> -</u> | 3 | 7 | • \$ 1 |
|-----------------------------------|----------------------------|-------------------------|-----------------------|----------------------|----------------|---------------|---|
| ۲۵۲۸۲ | 770C.A | 1 | Y 2 3 2 00 | ۱۰۵٫۰۱۸ | (r.7481) | مولار ۱۳۵٫۲۵۹ | |
| | | | | | | OVE | |
| 14.41. | PAJAIS | 1 | 10011 | \$ £ J TT. | (17/11/4) | 71./474 | |
| | | | | | | e' K' | |
| ۲۷۳ره۱ | 7-JY 8 2 | ı | 79,988 | 1.71/ | (11571.1) | YE, Y4. | d: |
| | | | | | | Sec. No. | الدخل الأره |
| ۱۹۶۳۷۲ | Y-,748 | 7,110 | 18,347. | 14/1/3 | (ANKY) | ٧٠٤روه | احتساب اقتسام اللنخل وضراف الدخل الاردنية |
| | | | | | | دولار | باب اقتسام |
| ſ | (17,770) | | 341601 | 11,011 | (317E) | دولار ۱۸۸۸۸۲ | , v |
| | | | • | | | مولار | |
| ضرية الدخل الاردنية (بيسية • ه.٢) | دخل المتمهد الخاضع للضريبة | المسائر الصغيلية للدورة | تكاليف الصهد التنغيلة | الدخل القائم للستعهد | الاتارة السلطة | دخل للشروع | |



W. Maria

قرار رقم (۱۱) لسنة ۱۹۷۷

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب رئيس الوزر اءبكتا بة المؤرخ ١٨ / ٣ / ١٩٧٧ رقمض / ١ / ٧٤٧٤ اجتمع الديو ان الحاص بتفسير القوانين لأجل نفسير المادة الخامسة من قانون ضريبة الدخل رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ حسبًا عدلت بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ وقانون تشجيع الاستثبار رقم ١ لسنة ٩٦٧ والقانون المعدل له رقم ٦٠ لسنة ٩٧٣ وقانون بنك الاسكان رقـــم ٤ لسنة ١٩٧۶ وبيان ما اذا كانت الفوائد المتأتيه لأي شخص من الودائــع والسندات المنصوص عليها في قانون تشجيــع الاستثمار وقانون بنلث الاسكان تعتبر خاضعة لضريبة الدخل أم معفاه ممها

وبعد الاطــــلاع على كتاب وزير المالية الموجـــه ارئيس الوزراء بعاريخ ١٢/٣/٦/١٢ ، وتدقيق النصوص

- ١ ان المادة الخامسة من قانون ضريبة اللخل رقم ٢٥ لسنة ٩٦٤ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ وبعده تنص على ان الفوائد الني تتأتى لأي شخص تعتبر خاضعة لضريبة الدخل
- ٢ ان قانون تشجيع الاستبار رقم ١ لسنة ٩٦٧ المشار اليه في طلب التفسير هو قانـون ملغي حــل محله قانــون تشجيع الاستيار رقم ٥٣ لسنة ٩٧٢ . وقد نصت المادة (٣٦) المضافة اليه بموجب القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٣ على ما يلي : (تعفى فوائد الودائع في البنسولة المرخصة وحصص الارباح المتأتية من الاستثمار في سندات الدين العام والسندات التي تصدرها المؤسسات العامـــة بكفالة الحكومــ 4 ، كما تعفى فوائد القروض الحارجية التي تقترضها الحكومه أو تقترضها المؤسسات العامسة بكفالة الحكومسة ، وفوائد التسهيلات الانتانية التي تمنحها المؤسسات المالية الأجنبية للبنوك المرخصة في المملكة - من ضرببة اللخل وضريبة الحدمات الاجتماعية) .
- ٣ ـ ان المادة / ٢٠ من قانون بنك الاســكان رقم ؛ لسنة ١٩٧٤ تنص على ما يلي ، (تعفى من ضريبـــة اللخل والحدمات الاجتماعية الأموال التالية : ــ
 - أ ــ الفوائد المدفوعة على الأموال المودعة لدى البنك .
 - ب . الفوائد المدفوعة على سندات الاقتراض من الجمهور ... النح

ومن هذه النصوص يتضح ان قانون ضريبة الدخل قد وضع قاعدة عامة فيما يختص بالفوائد ، فنص على ان الفوالد التي تتأتى لأي شخص تعتبر خاضعة لضريبة الدخـــل الا ان المشرع بعد ذلك وضمع قانونين خاصـــين وهما : قانون تشجيع الاستثمار وةانـــون بنك الاسكان المشاز اليهما آنفا اعفى بموجب الأول منهما الفوائد التالية من من ضريبة الدخل وهي : `

- فوائد الودائع في البنوك المرخصة وحصص الأرباح المتأتية من الاستبار في ســــندات الدين العام والسندات التي تصدرها المؤسسات العامة بكفالة الحكومة .
 - فوائد القروض الحارجية التي تقترضها الحكومة أو تقترضها المؤسسات العامة بكفالة الحكومة .

وأعفى بموجب القانون الثاني الفوائد التالية : ــــ ١ ــ الفوائد المدفوعة على الأموال المودعة لدى البنك.

٧ ــ الفوائد المدفوعة على سندات الاقدراض من الجمهور .

لاحق !ه فان احكام القانون الحاص هي التي يتعين العمل بها على أساس انها تلغي او تعدل احكام القانون العام .

٣ ـــ فوائد التسهيلات الائتمانية التي تمنحها المؤسسات المالية الأجنبية للبنوك المرخصة في المملكة .

فان ما ينبني على ذلك ان الفوائد المنصوص عليها في المادة (٣٦) من قانون تشجيع الاستبار والفوائد المنصوص عليها في المادة / ١٦ من قانون بنك الاسكان لا تكون خاضعة لضريبة الدخــل عملا بالنصين الصريحين الواردين في هذين القانونين .

هذا ما نقرره بالاكثرية في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر بتاریخ ۱۹۷۷/۸/۷۷ ء

رئيس الديوان الحاص مساعد مدير عدام رئيس ديوان التشريع عضو محكمة التمييز الرئيس الثاني لمحكمة بتفسير القوانين دائرة ضريبة الدخـــل في رئاسة الوزراء الرئيس الاول لمحكمة التمييز (مخالف)

موسى الساكت حسين عوجــــان

قرار المخالفـــة

لقد نصت المادة الرابعة من قانون ضريبة الدخل رقم ١٣ اسنة ١٩٧٥ والذي اعتبر نافذا اعتبارا من ١ / ١ / ٩٧٥ على اخضـــاع الفوائد والمخصومات للضريبة وهذا النص يعتبر معدلا لقانون تشجيع الاستثمار والقوانين الأخرى التي صدرت قبله والتي اعفت فوائد الودائــع وبعض انولمع الفوائد الأخرى من ضريبة الدخل .

رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ في مادته التاسعة على هذا الاعفاء بالرغم من أن ذلك منصوص عليه في قانون تشجيع الاستثمار و نو أراد المشرع تثبيت اعفاء الودائـــع لعالجها كما عالج بدل السكن .

. 14VV/A/V

مساعد مدير عام دا ترة ضم يبة الدخل



Spilico 36

قرار رقم (۱۲) لسنة ۱۹۷۷

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بنساء على طلب رئيس الوزراء اكتابه المؤرخ ١٩٧٧/٦/٧ رقم ٧٠١٢/١/٧ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل نفسير الفقرة (ب) من المسادة الثالثة من نظام التأمين الصحي رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٣ وبيان ما اذا كان الموظفون الدين يتقاضون علاوة أساسية لا تقل نسبتها عن ٣٠٪ من الراتب الأساسي بموجب نظام العلاوات الموحدة رقم ٣ لسنة ١٩٧٧ يخضعون لرسم اشتراك في صندوق التأمين قدره دينار واحد شهرياً أم لرسم اشتراك قدره خسماية فلس. فقط ؟

و بعد الاطلاع على كتاب قاضي القضاة بالوكالة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/٦/١ وتدقيق النصوص القانونية يتبين ان الفقرة (ب) المعلموب تفسيرها تنص على ما يلى :

(بدل الاشتراك المشهري عن كل مشترك ومنتفعيه دينــــار واحد للوزراء والنواب والأعيان وموظفي الدرجــــــــــــــ الحاصة والدرجة الأولى (أ) و (ب) والدرجة الثانية وكدلك الموظفون الدين يتقاضون علاوات فنية لا تقل نسبتها عن ٣٠٪ من الرائب الأساسي ومن هم في مرتبتهم من المشتركين) .

ويستفاد من هذا النص ان المكلفين بدفع بدل الاشتراك الشهري البالغ دينار واحد هم :

١ – الوزراء .

٢ ـــ النواب والأعيان .

٣ ــ موظفو الدرجة الخاصة والدرجة الأولى (أ) و (ب) والدرجة الثانية .

٤ – الموظفون الدين يتقاضون علاوات فنية لا تقل نسبتها عن ٣٠٪ من الراتب الأساسي .

الموظفون الدين هم في مرتبة أي من الفئات السابقة .

وحيث ان طلب التفسير ينحصر بموظفي الفئة الرابعة سالفـــة الذكر أي الموظفين الدين يتقاضون علاوات فنية لا تقل نسبتها عن ٣٠٪ من الراتب الأساسي .

وحيث ان العلاوات الفنية هي فقط العــلاوات المنصوص عليها في نظـــام العلاوات الفنية وــلاوة الاختصاص رقم ۲ سنة ۱۹۷۷ ولا تشمل العلاوات الأساسية المنصوص عليها في نظام المعلاوات الموحدة رقم ٣ لسنة ١٩٧٧ .

فان ما ينبني على ذلك ان الموظفين اللدين يتقاضون علاوة أساسية لا ثقل نسبتها عن ٣٠٪ من الراتب الأساسي استناداً لنظام العلاوات الموحدة المشار اليه ـ لا يخضعون لرسم الاشتراك البالغ دينار واحد شهرياً وانما يخضعون لرسم اشتراك شهري قدره خسماية فلس فقط عملا بالفقرة (ب) من المادة الثالثة من نظام التأمين الصحي رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٣ اشتراك شهري قدره خسماية فلس فقط عملا بالفقرة (ب) من المادة الثالثة من نظام التأمين الصحي رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٣

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره ه

صدر بتاریخ ۱۹۷۷/۸/۷.

عضو عضو عضو عضو عضو رئيس الديوان الحاص المديوان الحاص الديوان الحاص الديوب ورأزةالصحة رئيس ديوان التشريع عضو محكمة الرئيس الثاني لحكمة التمييز التمييز الرئيس الاول لحكمة التمييز التمييز الرئيس الاول لحكمة التمييز المحاصل النابلسي عيسى طماش صلاح ارشيدات تجيب الرشدان موسى الساكت

قرار رقم (۱۳) لسنة ۷۷۷

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٧ /٩٧٧/٧ رقم نع / ١٦٠ / ٨٨٦٦ اجتمع الديوان الحاص بتفسر القوانين لاجل تفسير نص البند الثاني من الفقرة (ج) للمادة السادسة من نظام العلاوات الفنية وعلاوات الاختصاص الموحد للموظفين رقم ٢ لسنة ٩٧٧ وبيان مايلي ٠

١ – هل ان حكم هذا البند فيها يتعاق بمنح علاوة الاختصاص من الفئة الرابعة ينطبق على الطبيب الذي يحصل عــــلى
 دېلومي تخصص اذا كانت مدة دراسته في كل واحد منهما سنة واحدة ؟

على يشتر ط لمنح هذه العلاوة للطبيب الذي يحتسل على دبلومي نخصص على الوجه المبين آتفا ان يكون التخصص
 في كلا الدبلومين واحدا ام تمنح العلاوة المذكورة له ولو كان التخصص في كل دبلوم يختلف عــن التخصص
 في الدبلوم الثاني ؟ .

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس ديوان الموظفين الموجه ارئيس الوزراء بعاريخ ٩٧٧/٧١٩ وتدقيق النصوص القانونية يتبين ان البند الثاني من الفقره (ج) من المادة السادسة من نظام العلاوات المطلوب تفسيره ينص على انالطبيب يمنح علاوة اختصاص من الفئه الرابعة اذا كان حاصلا على دبلوم نخصص لاتقل مدة درامته عن سنتين دراسيتين وامضى مدة لاتقل عن ثلاث سنوات في ممارسة اختصاصه بعد الحصول على الدبلوم .

ويستفاد من هذا النص فيها يتعلق بالنقطة الاولى — ان الشرط الاول لمنتح الطبيب علاوه الاختصاص من الفئــــة الرابعة هو ان تكون مدة دراسته للحصول على دبلوم التخصص لاتقل عن سنتين دراسيتين .

وحيث ان الطبيب الذي يحصل على دبلومي تخصص في الامراض الباطنيه مثلا وتكون مدة در استه للحصول على كل دبلوم منها سنة واحدة يعتبر انه قد امضى في التخصص مدة لائقل عن سنتين دراسيتين .

وحيث ان اتحاد المعلة يوجب اتحاد الحكم ، فأن مثل هذا الطبيب يستحق علاوة الاختصاص من الفئة الرابعـة اذ ان الشرط الاول المنصوص عليه في البند للثاني المطلوب تفسيره يكون متوافرا فيه .

اما فيما يتعلق بالنقطة الثانية فحيث ان البند المذكور قد اشترط ايضا لمنح الطبيب علاوة الاختصاص من الفئسة الرابعة ان يكون قد امضى في ممارسة اختصاصه بعد الحصول على الدبلوم مدة لاتقل عن ثلاث سنوات .

وحيث أن المهارسة المقصودة في هذا البند هي المهارسة الاختصاص الواحد وهو الاختصاص الذي لانقل مسدة دراسته عن سنتين بدليل أن الاختصاص الذي تكون مدة دراسته سنة واحدة على الاقل مبحوث عنه في بند آخر سن نفس الفقرة وهو البند الاول الذي يتطلب لمنح الطبيب علاوة الاختصاص في مثل هذه الحالة أن يكون قسد المضى في ممارسة اختصاصه مدة لانقل عن ست سنوات بعد الحصول على الدبلوم

فان ما ينبني على ذلك ان حكم البند الثاني المطلوب تفسيره لا ينطبق على الطبيب الذي حصل على ديلومي تخصص مدة الدراسة في كل منهما سنة و احدة عندما يكون التخصص في الدبلوم الأول مختلفا عن التخصص في الدبلوم الثاني . هذا مانقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره

صدر بتاریخ ۱۹۷۷/۸/۷

عضو عضو عضو عضو عضو مضو عضو مضو عضو مندوبوزارةالصحة رئيس ديوانالتشريع عضو محكمة التمييز الرئيس الثاني بتفسير القوانين مدير التأمين الصحي في رئاسة الوزراء لمحكمة التمييز

د کتور اماعیل عیسی طیاش صلاح ارشیدات بجیب الرشدان موسی الساکت النابلسی

Spill in 16

قرار رقم (۱۶) لسنة ۱۹۷۷

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٢٦/٢/٢٧٦ رقم ش/، / ٢٥٠١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير الفقره الاولى من المادة (٨٠) والمادتين ١٢ و ٢٤ من قانون الشركات رقـــم ١٢ لسنة ١٩٦٤ وبيان ما يلى :

١ - هل ان مجرد الاكتتاب بكامل اسهم الشركة المساهمة والبدء بدفع الاقساط يعتبر تغطية كاملة لرأسمالها الاصلي بالمعنى المقصود في الفقرة الاولى من المادة (٨١) المشار اليها . ام ان التغطية لا تكون كاملة ما لم تكن قد دفعت جميع اقساط الاسهسم .

حل يحق لمراقب الشركات ان يمتنع عن تسجيل شركة عادية عامة اذا كان احد الشركاء فيها شريكا في شركة اخرى تتعاطى اعمالا مشابهة او منافسة للاعمال التي نقوم بها الشركة المطلوب تسجيلها .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الصناعة والتجارة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٧٧/٢/٢٧ وتدةيق النصوص القانونية يتبين فيما يتعلق بالنقطة الاولى ، ان النذرة الاولى من المادة (٨١) من قانون الشركات تنص على ما يسلى : (يجوز للشركة المساهمة ان تزيد رأسمالها اذا كان رأسمالها الاصلى قد تغطى بكامله او قد دفعت جميع اقساط الاسهم.

الاولى ـــ الحالة التي يكون فبها رأسمال الشركة الاصلي قد غطي بكامله .

الثانية ــ الحالة التي لا يكون فيها رأسمال الشركة الاصلي قد غطي بكامله .

وحيث ان النص لم يشترط في الحالة الاولى ان نكون جميع اقساط الاسهم قد دفعت واثما اشترط ذلك في الحالة الثانية فقط وهي الحالة التي لا يكون فيها رأسمال الشركة الاصلي قد غطي بكامله .

فان ما ينبني على ذلك انه لا يشترط لاعتبار رأسمال الشركة الاصلى قد غطي بكامله بالمعنى المقصود في النص المشار اليه ان تكون قيمة هذه الاسهم جميمها قد سددت و انما يكفي ان يكسون القسط او الاقساط الواجب دفعها عند الاكتتاب بمقتضى نظام الشركة قد سددت حسما هو ظاهر من نص الفقرة النامئة من المادة ٤٧ والفقسرة الاولى من المادة ٥٢ من نفس القانون •

اما فيما يتعلق بالنقطة الثانية – فن الرجوع الى القانون المذكور نجد ان الفقرة الثانية من المادة ١٢ منه قدحددت الاسباب التي بجيز الراقب الشركات ان يرفض تسجيل الشركة العادية اذا نصت هذه الفقرة على ما يسلي (الممراقب حق رفض تسجيل الشركة العادية اذا تبين له ان في عقدها او بيانها او غايتها ما يخالف القانون او النخام العام .

وحيث ان ما ورد في المادة ٢٤ (٢) من نفس القانون من انه (لا يجوز للشريك في شركة عاديسة ان يتعاطى اعمال مشابهة او منافسة لاعمالها الا بناء على موافقة الشركاء الخطية ، وانه اذا تعاطى احد الشركاء مثل هذه الاعمال

فان ما يترقب على ذلك ان مراقب الشركات لا يملك الصلاحية لرفض تسجيل اية شركة عاديه عامة لمجرد ان احد الشركاء فيها شريك في شركة عادية اخرى تتعاطى اعمالا مشابهة او منافسة لاعمال الشركة المطلوب تسجيلها .

هذا ما نقرره بالاكثرية في تفسير المواد المطلوب تفسير ها .

صنر بتاریخ ۷ / ۸ / ۱۹۷۷ .

| رئيس الديوان الحاص | عضو | عضو | عصو | عضو |
|---------------------|----------------------|-------------------|--------------------|------------------|
| بتفسير القوانسين | الرئيس الثاني لمحكمة | | . In a | |
| الرئيس الاول لمحكمة | التمييز | عضو محكمة التمييز | رئيس ديوان التشريع | مندوب وزارة |
| التمبيز | (مخالف) | | في رئاسة الـوزراء | الصناعة والتجارة |
| | موحيث النقطة الاولى | | | مواقب الشركات |
| موسى الساكت | لجيب الرشدان | صلاح ارشدات | عيسى طماش | معاويه الخاش |

قرار المخالسفة

يعضب من نصوص الفصل الثالث من الباب الثاني من قاف ون الشركات ان المشرع قد فرق بين معاملة قفطية الأسهم والاكتتاب بها ، يدليل فسه فص في المادة / • ٥ (١) ، بعد قسجيل الشركة المساهسة يباشر المؤسسون معامله تغطية الأسهم او الاكتتاب بها ، أي انه ذكر حالتين متميزتين ، وتدل مجمل النصوص على انه يقصدمن تغطية الأسهم تلك الحاله الني لم تطرح فيها اسهم الشركة للاكتتاب العام، واعفى الشركة المؤسسة بهده الصورة من التقيد باحكام المواد٢٥ ــ ٩ ه من قانون الشركات على اساس ان المؤسسين وحدهم أو مع غيرهم تقاسموا رأسمال الشركة المينهم دون طرحه للاكتتاب العام . أما الحاله الثانية فهي المتعلقة بالاكتتاب العام .

تأسيسا على ما سلف أرى تفسير المادة (٨١) من قانون الشركات التي نصها ، يجوز للشركة المساهمة ان تزيد راسمالها اذا كان رأسمالها قد تغطى بكامله أوقد دفعت جميع اقساط الاسهم على النحو التاني :

ان المشرع خول الشركة المساهمة زيادة رأسمالها في حالتين :

الأولى . وهي التي يغطي فيها المؤسسون وحدهم أومع غيرهم كامل رأسمال الشركة دون طرحاسهمها الاكتتاب العام والثانية وهي ان نكون حميع اقساط الأسهم المكتتب بها الاكتتاب العام قد دفعت .

الرئيس الا

الرئيش النامي حجمه التعيير نجيـــب الرشدان